



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية



رقم المطبوعة:...../2022

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

محاضرات في مادة إدارة المخاطر المصرفية

موجهة لطلبة السنة أولى، طور الماستر، شعبة : العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد النقدي والبنكي

من إعداد الدكتورة: دوفي قرمية
الرتبة: أستاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية 2022/2021

الصفحة	فهرس المحتويات
I	فهرس المحتويات
1	مقدمة
3	المحور الأول: الإطار النظري للمخاطر المصرفية
4	أولاً: المخاطر المصرفية، النشأة، المفهوم
9	ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية
20	المحور الثاني: الإطار النظري لإدارة لمخاطر المصرفية
21	أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية
24	ثانياً: أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية
28	المحور الثالث: مقررات لجنة بازل 1 للرقابة المصرفية
29	أولاً: التعريف بلجنة بازل
32	ثانياً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 وتعديلاتها
36	المحور الرابع: إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل 2
37	أولاً: التعريف باتفاقية بازل 2
41	ثانياً: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2 وأساليب قياسها للمخاطر
47	المحور الخامس: إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل 3
48	أولاً: التعريف بلجنة بازل 3 وإصلاحاتها
51	ثانياً: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 3
57	المحور السادس: الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر المصرفية
58	أولاً: أسلوب القرض التنقيطي
62	ثانياً: التحليل بواسطة الشبكات العصبونية
64	ثالثاً: نموذج العائد على رأس المال المرجح بالمخاطر
70	المحور السابع: نماذج قياس الاستقرار المالي
71	أولاً: نموذج Beaver

72	ثانيا: نموذج Altman1968 (score-z)
73	ثالثا: نموذج (sherrod 1987)
75	المحور الثامن: قواعد الحيطة والحذر في البنوك الجزائرية
76	أولا: ماهية قواعد الحذر المصرفية
78	ثانيا: قواعد الحذر المطبقة على البنوك التجارية في الجزائر
84	المحور الثامن: استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المصرفية
85	أولا: الإطار النظري للمشتقات المالية
99	ثانيا: إدارة المخاطر باستخدام عقود المستقبلية
101	ثالثا: إدارة المخاطر باستخدام عقود الخيارات
104	رابعا: إدارة مخاطر باستخدام عقود المبادلات
106	الخاتمة
108	قائمة المراجع

مقدمة

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، استحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة. إلا أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها، والملاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها، ويعود السبب الرئيسي وراء ذلك هو ما يعرف بالمخاطر المصرفية.

ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر على البنوك، وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها، لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتحقيقها لأهدافها.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر المصرفية في مجال الصيرفة ودورها البالغ الأهمية في التقليل من المخاطر التي يواجهها النظام المصرفي، وضعت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي في اتفاقيتها الثانية سنة 2002 ثلاث ركائز أساسية كمعايير دولية للعمل المصرفي، وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال، ضبط وتنظيم السوق، ومع حدوث أزمة الرهن العقاري عام 2008 أوضحت جوانب القصور في هذه الاتفاقية، مما أدى بأعضاء لجنة بازل لإصدار اتفاقية بازل 3 والتي رفعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال بغية زيادة احتياطات البنوك ورفع رأس مالها لتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

وبناء على ما سبق طرحه نحاول من خلال هذه المطبوعة تعريف الطالب بأنواع المخاطر المصرفية وأسبابها، وبأهمية إدارة المخاطر في البنوك وأساليبها، وبيان دور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارتها للمخاطر.

المحور الأول:

الإطار النظري

المخاطر

المصرفية

أولاً: المخاطر المصرفية، النشأة، المفهوم

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساساً إلى فعالية أنظمة المراقبة التي توضع خصيصاً لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل.

1. نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية:

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساساً على تجميع الموارد والاقتراض، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة، أما أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع وعدم استقراره، ومن بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى زعزعة الاستقرار هي :

- الدور المتضخم للأسواق المالية.

- التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.

- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية أنشطتها بعيداً عن نشاطاتها الأصلية، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبلات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال

المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

2. مفهوم المخاطر المصرفية:

إن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني Rescare أي Risque ، والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع، أما اصطلاحا فهو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الربية وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة، أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة ومحتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمار وخراب، ولتقادي هذه العواقب تلجأ المؤسسات الاقتصادية بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات؛ تأمينات؛ ... الخ).

والمخاطرة هي احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة، لذلك غالبا ما تعمل المؤسسة على التحكم فيها عن طريق عمليات تغطية المخاطر.¹

وتعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، كما يمكن تعريفها بأنها عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.²

¹ شعبان فرح، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماجستير، جامعة البويرة، 2014، ص 59-60.

² عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية- مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012، ص 13.

كما عرفها (Betty) وزملائه أنها " مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه

مستقبلاً".¹

أما **الخطر المصرفي** أو البنكي فيمكن تعريفه بأنه احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي أن المخاطرة هي الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

وهو درجة الاختلافات في التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً، أي المقياس النسبي لدرجة الاختلافات في التدفق الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع.²

وقد عرفتها لجنة بازل المخاطر المصرفية بأنها عبارة عن " التقلبات في القيمة السوقية للمنظمة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة".

والمخاطر المصرفية هي " المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي وتؤدي إلى عدم انتظام العوائد وتقلب القيمة السوقية للبنك، ويرجع ذلك إلى حالة عدم التأكد والتنبؤات غير الصحيحة فيما يخص المستقبل".³ وفي الأخير نستنتج أن **المخاطر المصرفية** هي " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله".

¹ منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999، ص 440.

² حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2014، ص 47.

³ عبد الله علي القرشي، علي حسين المقدشي، استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل أثر إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 4، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2019، ص 11.

3. العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية، من بين هذه التغيرات التالي:¹

- **التغيرات التنظيمية والإشرافية** : فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية** : أدى عدم استقرار أسعار الفوائد والتذبذب الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على إثر اتفاقية "بروتن وودز"، إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتقادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق.
- **المنافسة**: من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية**: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها أضاف إلى مخاطر العمل المصرفي، فلقد تحولت أعمال البنوك من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات

¹ حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 47.

السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق والتضخم وتقلبات أسعار الفائدة، فبعض الأنشطة التي لا تظهر في الميزانية كأصول أو كالتزامات ولكن تدر أرباحاً لها أثر على عوائد ومخاطر البنوك، ومثل ذلك عمل البنك كسمسار أو التعهدات والالتزامات الطارئة المستقبلية.

- **التطورات التكنولوجية:** من العوامل التي أثرت إيجابياً في تعريف مخاطر العمل المصرفي وقياسه وإدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعريف مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني وإدارة النقد، إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمره استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

4. مصادر المخاطر المصرفية:

المخاطر المصرفية ترجع إلى مصدرين:¹

- المخاطر النظامية:

ويطلق عليها المخاطر العامة بحيث تؤثر مباشرة على النظام المصرفي لكونها مرتبطة بحالة عدم التأكد الدقيق بالأحداث المستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها كزيادة حدة التضخم والمنافسة ولا يتم القضاء على المخاطر من هذا المصدر بالتنوع لأنها تمس الاقتصاد ككل.

- المخاطر غير النظامية:

ويطلق عليها المخاطر الخاصة لارتباطها بتغيرات البنك الداخلية كإضراب العمال، تغير أذواق المستهلكين، الحملات الإعلانية، الأخطاء الإدارية، والتي تؤدي إلى تباين عوائده المستقبلية لذلك يتم تجنب هذه المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

¹ خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 4.

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة غير نظامية

والنصيب الأكبر من المخاطرة الكلية يعود إلى المخاطرة النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. ويمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية.

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية كما يلي:

1. المخاطر المالية:

وتنقسم بدورها إلى ثلاث أنواع:

أ. المخاطر الائتمانية:**• تعريفها:**

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان. ومخاطر الائتمان تعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض البنك لخسائر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد، وعليه فإن خطر الائتمان هو ذلك المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد.¹

¹ محمد محمود الكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، 2015، ص 85.

• أنواع المخاطر الائتمانية:

- تعود أسباب الخسائر الائتمانية لأسباب داخلية أو خارجية ويمكن تقسيم المخاطر الائتمانية كما يلي:¹
- **المخاطر المتعلقة بالعميل:** تنشأ هذه المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل، مدى ملاءته المالية، سمعته الاجتماعية ووضعه المالي، سبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.
 - **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، فمن المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
 - **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية، ومن أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط عمليات تمويل بضمان بضائع، عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية، عمليات التمويل بضمان كمبيالات.
 - **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.
 - **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر هي:

• ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.

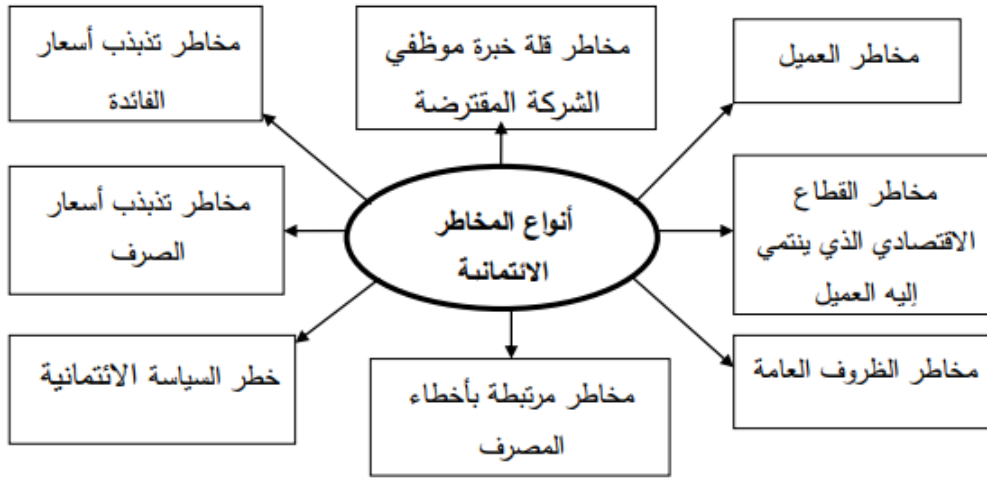
• قصور أجهزة المتابعة.

¹ شعبان فرح، مرجع سابق، ص ص 66 - 67.

- عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه.
- عدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة.
- عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي يتم منحه للعميل.

- المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم، مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذوو المديونية العالية، فشل في الصناعة التي يمارسها العميل، كوارث طبيعية تؤثر على نشاط البنك أو نشاط العميل، عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن إرادة كل من البنك والعميل.

ويمكن تلخيص هذه الأنواع في الشكل التالي:



المصدر: بالاعتماد على ما سبق.

• أساليب إدارة المخاطر الائتمانية:

يمكن توضيح أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراحل العملية الائتمانية كما يلي¹:

- **تقييم المخاطر:** من خلال التقييم الدقيق لقدرة العميل الائتمانية ودراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية:

✓ إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل، نتائج أعماله، الغرض الممنوح من أجله القرض، طريقة وأسلوب السداد.

✓ المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.

✓ استيفاء الاستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره.

- **التنوع:** يعني أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنوع، وعدم تركيز الائتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين، ويمكن تطبيق هذا التنوع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل، والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

- **التغطية:** وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معومة، إلى جانب المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم وأجال الاستحقاق وأسعار الفائدة.

¹ نفس المرجع، ص ص 68 - 69.

- **التأمين:** ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

- **الأرصدة التعويضية:** وهي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمينات إلى حين انتهاء السداد.

- **الضمانات:** وهي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الائتمان ويجب أن يتوفر فيه الشروط التالية: القابلية للتصرف، ثبات القيمة وسهولة تحديدها، القابلية للنقل والتخزين، أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه التزامات للآخرين.

- **المتابعة:** أي متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض، إلى جانب الاطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعية للتسهيلات المصرح بها ومدى انتظام عملية السداد، وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

- **معالجة الحالات المتعثرة:** نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

✓ السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.

✓ عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض.

✓ عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.

✓ إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناجمة عن أسباب خارجة عن إرادته.

تتعلق المخاطر الائتمانية دائماً بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنشأ هذه المخاطر عندما يفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد إرجاع القروض.

ب. مخاطر السوق:

- **تعريفها:** تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغييرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير، وتعرف على أنها مخاطر الخسائر في المراكز الاستثمارية داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تنشأ عن حركة أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات.

- أنواعها:

تتمثل فيما يلي:¹

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداته والقيمة الاقتصادية لأصوله، وخطر سعر الفائدة مرتبط بتحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فإن البنك يتعرض إلى انخفاض أو تدهور فائدته في حال ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي نتيجة التبدل السريع للديون.
- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، وهي مخاطر تقلب بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، حيث تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية يومياً حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف على جانبي

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012، ص: 13.

السوق، سواء بشراء العملات الأجنبية أو بيعها، الأمر الذي يقتضي إماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

- طرق إدارة مخاطر السوق:¹

- **أسلوب التحوط:** يهدف هذا الأسلوب إلى تقليل فرص تعرض المصرف لمخاطر السعر مع تحقيق العائد المستهدف، ويتلخص هذا الأسلوب في إيجاد التوازن من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق، وجعل الفرق بينهما أقل تأثرا بتغيرات أسعار الفائدة، ومن أبرز مجالات استخدام هذا الأسلوب هو إدارة مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف.
- **أسلوب التنوع:** يقوم أسلوب التنوع على مبدأ عدم التركيز على نوع محدد من الاستثمارات بالإضافة إلى تنوع المنتجات والأسواق، وأثبتت التجارب أن هذا الأسلوب يسمح بتخفيض المخاطر غير المنتظمة.
- **أسلوب استخدام المشتقات المالية:** ويعني ذلك استخدام المشتقات المالية لاستبدال أحد المخاطر القائمة بأخرى جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة، مما يمكن البنوك من تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر.

ج. مخاطر السيولة:

- تعريفها:

تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحبيات مفاجئة من قبل المودعين، ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحبيات، إما بالاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.²

وتحصل هذه الحالة نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم، الشيء الذي يُعرضهم على سحب وداائعهم منها، ويتعاضم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو سحبيات الودائع

¹ شعبان فرح، مرجع سابق، ص ص 68-69.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004، ص 195.

ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، وغالبا ما تتحقق هذه المخاطرة في حالة وجود طلب حاد على الودائع من طرف المودعين أو منح قروض مدة استحقاقها أطول من مدة توظيفها إليه.

- أسبابها:

• أسباب تتعلق بمدى تسهيل الأصول المتداولة: ارتفاع حالات السحب وبالأخص المبالغ الكبيرة، مما يدفع

البنك لتسييل الأصول بقيمة أقل من قيمتها الدفترية لوفاء البنك بالالتزامات، مما يؤثر على ربحيته.

• أسباب تتعلق بالميزانية: عند ازدياد طلبات سحب المودعين من أرصدهم يضطر البنك إلى الاقتراض

بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو لإصدار المزيد من الأوراق المالية.

• أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق: من خلال عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل

لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل.

وتوجد خطوات يمكن لإدارة البنك إتباعها لتقوية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي:

- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد وبسرعة.

- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك.

- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

- تطوير نظام الإنذار المبكر لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة.

- إعداد سياسة مواءمة مستقبلية للتدفقات النقدية.

- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

2. المخاطر غير المالية

أ. المخاطر التشغيلية:¹

- تعريف المخاطر التشغيلية:

في التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاقية بازل 2 الذي عرفها على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة والأحداث الخارجية"، يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية، ولا يعتبر الاحتفاظ برأس المال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل 2 بل هو جزء جوهري فيه.

وفي تعريف معهد التمويل الدولي لها فهي "خطر الخسارة الناتجة من الإخفاق أو الفشل في الإجراءات الداخلية والأفراد والأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى بموجب احتياطات رأسمالية أخرى مثل مخاطر الفائدة مسبقاً"، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات والمخاطر التشغيلية، حيث أن **مخاطر العمليات** تتعلق بالأنشطة التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك كون دائرة العمليات مسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيداتها، في حين أن المخاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم حيث أنه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للدوائر المختلفة بل أيضاً احتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى.

- أنواع المخاطر التشغيلية:

فيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسب لجنة بازل:

¹ شعبان فرح، مرجع سابق، ص 70 - 71.

• **تنفيذ وإدارة العمليات:** هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، الضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

• **العنصر البشري:** الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث، ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين كالاختلاس المالي، التعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، التهرب الضريبي المتعمد، عمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، المعالجات الخاطئة، الغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين وممارسات العمل والأمان الوظيفي.

• **الأنظمة الآلية والاتصالات:** الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

• **الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:** الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار يصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل، وتشمل الاحتيال الخارجي (كالسرقة، السطو المسلح، تزييف العملات

والتزوير، القرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، الحرائق والفيضانات...إلخ).

ب. **المخاطر القانونية:** هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا القصور سهواً عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقاً أنها غير مقبولة، ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح، أو عدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ.¹

ج. **المخاطر الإستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.²

د. **مخاطر السمعة:** تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة، والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته.³

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 67.

² شكري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 327.

³ نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2- دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين-، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، يومي 4-5 جويلية 2007، الأردن، ص: 12.

المحور الثاني:
الإطار النظري
لإدارة المخاطر
المصرفية

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائياً، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها وأهم مبادئها.

1. تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

تعرف إدارة المخاطر بأنها " عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى ".¹

وهي " جميع السياسات والإجراءات التي تعالج المخاطر والعملية التي يتم فيها تعريف، تحديد، قياس ومراقبة المخاطر والرقابة عليها والإبلاغ عنها ".²

وإدارة المخاطر المصرفية هي علم وفن، فهي علم لكونها تتبع التحليل العلمي للمخاطر متسندة في ذلك إلى نماذج حسابية وإحصائية، وفي نفس الوقت فهي فن اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفعالية داخل المؤسسة المصرفية، مما يجعل إدارتها دائماً من الفنون القائمة على الحقيقة المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية والخبرة الطويلة في العمل، لذلك توجب أن تكون هناك رؤية وإستراتيجية لدى المصرف بالمفهوم العام، لكونهما مفهومين متلازمان يصعب تحقيق الفعالية في إحداهما دون أن تمارس الأخرى بشكل فعال، لأنهما يعملان بشكل متوازي ومتكامل لتحقيق الأهداف لإدارة المخاطر المصرفية والتقليل من آثارها السلبية.³

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص 13.

² نيراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، كلية التقنية والإدارية، المجلد 7، العدد 21، بغداد، 2012، ص 117.

³ بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمقررات بازل 2- دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد والشرق الأوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 46، العراق، 2015، ص 392.

أي أنها " عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تقلل إلى حد مقبول من حالة عدم اليقين المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي تؤثر على البنك ثم الزيادة من قيمته " ¹.

ومن خلال التعريف السابقة نستنتج أن إدارة المخاطر المصرفية هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياستها وتحديد الآثار المحتملة على عمل البنك وأصوله وإراداته، ووضع الخطط المناسبة لتجنب المخاطر أو التخفيف من أضرارها.

2. أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

وتتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية في: ²

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
- السيطرة على المخاطر في الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمارات.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها لمنع أو تقليل الخسائر المحتملة.
- حماية الاستثمارات من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- إدارة المخاطر والتخطيط عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض بحيث أن الأولى توفر المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

¹ سعدي خديجة، إشكالية تطبيق كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2017، ص 6.

² شعبان فرح، مرجع سابق، ص 79.

3. مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل مبادئ إدارة المخاطر المصرفية في:¹

- أن يكون لكل مصرف لجنة إدارة مخاطر مستقلة، مسؤول المخاطر، نظام لقياس المخاطر وتحديد مستوياتها بشكل دقيق لتحديد أثرها على ربحية المصرف وملاءته الرأس مالية وتحديد الأسقف الاحترازية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لوضع ضوابط أمان مناسبة للمخاطر.
- ضرورة فهم المخاطر والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء من طرف المسؤولين على المصرف.
- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية لإدارة المخاطر والتشجيع على أخذ المخاطر بعقلانية وتجنب ما يصعب عليهم تقييمها.
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية وخطط للطوارئ معزز بإجراءات وقائية ضد الأزمات.

¹ نبراس محمد عباس العامري، مرجع سبق ذكره، ص 179.

ثانياً: أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية

1. مراحل إدارة المخاطر المصرفية:

تمر إدارة المخاطر على المراحل التالية:¹

أ. تحديد الأهداف:

أول خطوة تتم في إدارة المخاطر من طرف مجلس الإدارة، وذلك لتحديد ما تحققه خلال برنامجها كالحفاظ على بقاء المنظمة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر، لكن غالباً ما يتم تجاهل هذه الخطوات مما يؤدي إلى وجود إدارة مفككة.

ب. التعرف على المخاطر:

من الصعب التعرف على المخاطر وإيجاد تصميماتها المختلفة بسبب اختلاف الأنشطة، إلا أن البنك يقوم وبدقة التعرف عليها عن طريق السجلات الداخلية، قوائم المراجعة، استقصائيات تحليل المخاطر والقوائم المالية، ومن أفضل المناهج منهج الدمج في هذه المرحلة لمختلف الأدوات وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات.

ج. تقييم المخاطر:

ويتم ذلك بقياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوثها وبعد ذلك ترتيب أولويات العمل.

د. دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع الخطر:

وفي هذه المرحلة يتم دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها مع كل خطر ثم تحديد التقنية الواجب استخدامها، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى أولوية المخاطرة ثم إجراء تقييم العوائد والتكاليف المرتبطة بالمنهج، واتخاذ القرار بناء على المعلومات المتوفرة والاسترشاد بسياسة إدارة مخاطر البنك.

¹ شعبان فرح، مرجع سبق ذكره، ص 81.

هـ. تنفيذ القرار:

وهنا يجب وجود تكامل بين جميع إدارات البنك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

و. التقييم والمراجعة:

وهي من أهم المراحل لكون أن التغيير مستمر ومن الممكن أن تظهر مخاطر جديدة، ولكون أن الأخطاء تتركب أحيانا فيسمح هذا الإجراء بمراجعة القرارات المتخذة واكتشاف الأخطاء وتصحيحها قبل ارتفاع التكاليف.

2. عناصر إدارة المخاطر المصرفية:

تتمثل عناصر إدارة المخاطر المصرفية في:¹

- وجود استراتيجيات وإجراءات وسياسات واضحة.
- توفر المعلومات بشكل واضح ومنتظم في الإدارة.
- توزيع واضح وتفويض للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات.
- توفر سجلات محاسبية ومستنديه مناسبة.
- وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الأداء.
- وجود إدارة مستقلة للمخاطر.
- توفر الإصلاحات القانونية والإدارية لتسهيل عمل البنك.

¹ نفس المرجع السابق، ص 82.

3. أدوار إدارة المخاطر المصرفية والأساليب الوقائية لتجنب حدوثها:

أ. أدوار إدارة المخاطر المصرفية:

وتتمثل في:¹

- أداة لتنفيذ الاستراتيجيات:

وتزود البنوك بنظرة أفضل للمستقبل ورؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، فبدون إدارة المخاطر سوف يقتصر تنفيذ الإستراتيجية على القواعد الإرشادية التجارية دون الاستفادة من عوائد المخاطرة.

- الميزة التنافسية:

العلم بالمخاطر هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز سعري عبر العملاء.

- اتخاذ القرار:

إن تحمل المخاطرة عملية تنطوي على الاجتهاد وإصدار الأحكام فبالرغم من أن المخاطر يتم قياسها إلا أنها لا تساهم في عملية اتخاذ القرار إلا جزئياً لتكتمل العملية بعد الرجوع إلى السياسات التجارية والمالية للبنك.

- مخاطر التسعير:

إن العلم بالمخاطر يسمح بتسعيرها، فعدم ذلك يعني أن الهوامش غير قابلة للمقارنة مع معاملة أخرى، كما أن الحماية من التكاليف المستقبلية لا تدفع وفي نفس الوقت ليس لها إيرادات مقابلة.

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:

فمراقبة المخاطر يشجع على تحملها عن طريق توفير المعلومات المباشرة والواضحة في حين أن المخاطر غير المعلومة يسود الحذر والتعقل فيها، ويمنع اتخاذ قرار تحمل المخاطرة بالرغم من أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها.

ب. الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر المصرفية

ويمكن تلخيصها بما يلي:¹

- توزيع الخطر أو نقله إلى أطراف أخرى باقتسام المخاطر مع الغير خاصة التسهيلات كبيرة الحجم، حيث يتم دعوة أكثر من بنك للاشتراك في منح التسهيلات.
- سلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح.
- التعامل مع عدة متعاملين وتمويل أنشطة وقطاعات مختلفة.
- الاستفادة من خدمات الهيئات المتخصصة من تأمين وضمان عمليات الائتمان المصرفي.
- تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل البنك لتجنب الوقوع في الأخطاء.
- تكوين عنصر بشري فعال قادر على التنبؤ بالأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية.
- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية ومنحه للقروض في حدود إمكانياته المالية.
- الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المناسبة التي تلائم كل حالة ائتمانية، أما المخاطر فيلجأ لأساليب التغطية والتوريق.

¹ نفس المرجع، ص 22.

المحور الثالث:

مقررات لجنة

بازل 1 للرقابة

المصرفية

أولاً: التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية

1. نشأة لجنة بازل:

فرضت التطورات الهامة التي عرفتها الساحة المصرفية العالمية على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، نتيجة حدوث العديد من الأزمات المالية خلال عقد الثمانينات والتسعينات، ولجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية 1974 في مقر مصرف التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، برئاسة " Peter Cooke " من مصرف إنجلترا الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك جاءت التسمية بلجنة بازل أو نسبة "كوك" أو "بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضاً بمعدل الملاءة الأوربي.

وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى " لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وهي: (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)، ثم أضيف لها كلا من سويسرا ولوكسمبورج وإسبانيا بتشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والمصارف المركزية في هذه الدول في نهاية سنة 1974، ولقد أقرت اللجنة عام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي، كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة المصرف، وأصبح يتعين على كافة المصارف أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى.¹

¹ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2003، ص : 123.

2. مبررات إنشاء لجنة بازل:

- تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية نتيجة للعديد من السباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على مستوى العالمي، من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:¹
- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
 - ازدياد حجم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.
 - تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك.
 - سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا.
 - المنافسة القوية بين البنوك العالمية.
 - التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة، الأزمات المالية).
 - التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية).
 - التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية).

3. أهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى ما يلي :

- أ. المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وتوسع المصارف خلال السبعينات في تقديم قروضها لهذه الدول مما أضعف مراكزها المالية.
- ب. القضاء على المنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات المصارف، الدار الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2001، ص ص 80 - 81.

ج. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية وما يتبعها من تحرير مالي وتحرير الأسواق النقدية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للمصارف عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.

د. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.¹

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:²

- ربط احتياطات رأس المال لدى المصرف بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية المصرف أو خارج ميزانيته.

- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

• **رأس المال الأساسي:** يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) - (القيم المعنوية مثل الشهرة + الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية التابعة أو المتبادلة معها).

• **رأس المال التكميلي:** يشمل (احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات أو مخصصات لمواجهة مخاطر عامة + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.

وبذلك يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي :

$$\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)} \leq 8\%$$

مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 126 - 127.

² سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة- الجزائر، يومي 06 - 07 أبريل 2009، ص ص 3 - 5.

ثانيا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 وتعديلاتها

1. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل

أ. التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً بالإضافة على مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.¹

ب. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، فيجب أولاً كفاية المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.²

ج. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الائتمان: قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين، والثانية ذات المخاطر المرتفعة.³

د. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتمزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 82.

² عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 255.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 83.

فعند حساب معيار كفاية رأس المال، ترجح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان هي:¹
(0% ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%).

هـ. مكونات كفاية رأس المال المصرفي: ينقسم رأس المال النظامي للبنك حسب نص اتفاقية بازل الأولى الصادر سنة 1988 إلى شريحتين، الشريحة الأولى تمثل رأس المال الأساسي، أما الشريحة الثانية فتمثل رأس المال التكميلي (المساند).

□ رأس المال الأساسي: يتكون رأس المال الأساسي من:

✓ رأس المال المدفوع.

✓ الاحتياطات.

✓ الأرباح المحتجزة : هي الجزء غير الموزع من الأرباح على المساهمين خلال السنة المالية السابقة، والشركة حرة في استخدام هذه الأموال طالما أصبحت تحت سيطرة إدارة الشركة، والهدف الرئيس من هذا الإجراء هو إعادة توظيف هذه الأموال من أجل الحصول على عائد استثماري أكبر مما لو حصل عليها المساهمون على شكل توزيعات نقدية.²

□ رأس المال المساند: يتكون رأس المال المساند من:

✓ الاحتياطات غير المعلنة: يقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك في الصحف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية وهي في هذه الحالة البنك المركزي.³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، ص 256.

² أيت عكاش سمير، التنظيم والرقابة البنكية، مطوعة جامعة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، ص 40.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 32.

✓ احتياطات إعادة تقييم الأصول: تنشأ هذه الاحتياطات من تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتشترط الاتفاقية أن يكون ذلك التقييم معقولا وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحقيقها بالبيع للضريبة.

✓ المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة محددة، في حكم احتياطات، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها ولعل المثال الواضح على ذلك مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

✓ أدوات رأسمالية أخرى: وتجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحميل رأس مال البنك في حالة حدوثها كما أنها غير قابلة للاستهلاك.

✓ القروض المساندة: وهي قروض تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد، ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به، ومقابل هذه المخاطر المحتملة تتمتع هذه السندات بسعر فائدة مميز، كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعميه من قبل المساهمين بالبنك في حالة تعثره شريطة أن يرد ترتيب سدادها بعد سداد حقوق المودعين.

والقروض المساندة التي صنفتها اتفاقية بازل ضمن عناصر رأسمال المساند هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات على أن يخصم 20 من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها، والحكمة في ذلك هي تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأسمال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، ص 285.

2. التعديلات التنظيمية لاتفاقية بازل 1:

في أبريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال وذلك بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف، وقد تم عرض هذه المقترحات على المصارف للحصول على ملاحظات المصارف والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها، ويتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال، في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها المصارف خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية، كما أن السمة الرئيسية لاقتراح أبريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للمصارف باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أبريل 1993، والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع المصارف، إلا أن المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للمصارف بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية، ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية والتماسي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع المصارف اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع المصارف التي ترغب في استخدام نماذج ملكية

داخلية من بينها :¹

- ضرورة حساب المخاطرة اليومية.
- استخدام معامل ثقة $\leq 99\%$.
- أن تستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.
- أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل عام.

¹ سليمان ناصر، ، نفس المرجع، ص - ص : 155 - 156.

المحور الرابع:
إدارة المخاطر
المصرفية وفق
اتفاقية بازل 2

أولاً: التعريف باتفاقية بازل 2

1. النشأة:

في 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001 لكن لكثرة الردود والملاحظات رأَت اللجنة أن تجري التعديلات النهائية على الوثيقة خلال سنة 2002، ثم نشرت كملف استشاري ثالث في أفريل 2003 وتمت إجازتها كاتفاق نهائي في جوان 2004 وهي التي عرفت باتفاقية بازل 2، لتصبح جاهزة للتطبيق وتدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ، يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي:¹

أ. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر، واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.

ب. ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة.

ج. نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي مصرف أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

ولقد سمحت الخطة الجديدة للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف من مصرف لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية

¹ نفس المرجع، ص - ص : 5 - 6.

اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد، حسب حجم المصارف وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر، ومع أن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية 8 % كما ورد في بازل 1 لعام 1988 إلا أنه أدخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي:¹

- سمح للمصارف بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+ الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) + الشريحة الثالثة (دين متأخر الرتبة قصير الأجل)، وهذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية :

• أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن تكون في حدود

250 % من رأس مال المصرف من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛

• أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛

• يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك لضمان الحد 250%؛

- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك يؤدي إلى

خفض رأس مال المصرف إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية؛

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة، وقد قررت

اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية.

وعند حساب نسبة رأس المال الإجمالي للمصرف يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر

السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة

¹ سلماني هناء، تطوير الخدمات المصرفية وآفاق تطبيق معايير بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر3، 2013، ص 66.

لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من مصرف لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائية لقياس هذه المخاطرة، وبالتالي تصبح نسبة الملاءة المصرفية الجديدة =

إجمالي رأس المال (شريحة 1+شريحة 2+شريحة 3)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+(مقياس المخاطرة السوقية×12,5)

ومعنى ذلك أن الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة +(مقياس المخاطرة السوقية × 12.5) يجب أن تكون

أكبر من إجمالي رأس المال بـ 12.5 مرة على الأكثر.¹

2. خصائص إتفاقية بازل 2:

يمكن أن نلخص الخصائص الجديدة التي أخذت بها مقترحات كفاية رأس المال بما يلي:²

أ. نظرة متكاملة للمخاطر: جاء التعديل الجديد لإتفاقية كفاية رأس المال منطلقاً من فكرة أوسع للمخاطر وأن الأمر ليس مجرد ضمان حد أدنى لمستلزمات رأس المال، بل أن هناك ضرورة لنظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان لإدخال المظاهر الأخرى وبخاصة مخاطر التشغيل، فضلاً عن أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال، بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصرف والتحقق من الوفاء بها، ومن هنا أضافت بازل 2 الدعامتين الثانية والثالثة المتعلقةتين بالمراجعة الرقابية وانضباط السوق.

ب. حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر: إن الفكرة الأساسية لمفهوم المخاطر في بازل 2 هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق، فالمصارف من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد هذه المخاطر وذلك بالمقارنة بالتقدير الجزافي للجنة بازل، ومن هنا فإن الاتجاه العام في بازل 2 هو نحو حفز المصارف على وضع نظم داخلية لتقدير المخاطر وفقاً لنظرة السوق.

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 5 - 6.

² نفس المرجع، ص 68 - 69.

ج. إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: تعمل إتفاقية بازل 2 على إلغاء التمييز بين الدول، فالسوق هي وحدها الأكثر قدرة على تقدير المخاطر، وقد جاء إتفاق بازل 2 موفرا مزيدا من المرونة للمصارف في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديدة، على سبيل المثال بالنسبة للدعامة الأولى أتاح هذا المعيار الجديد طرق متعددة لقياس كل نوع من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

3. أهداف إتفاقية بازل 2:

سعت إتفاقية بازل الثانية إضافة إلى الأهداف المعلن عنها عند نشأة إتفاقية بازل سنة 1988 إلى تحقيق

أهداف أخرى:

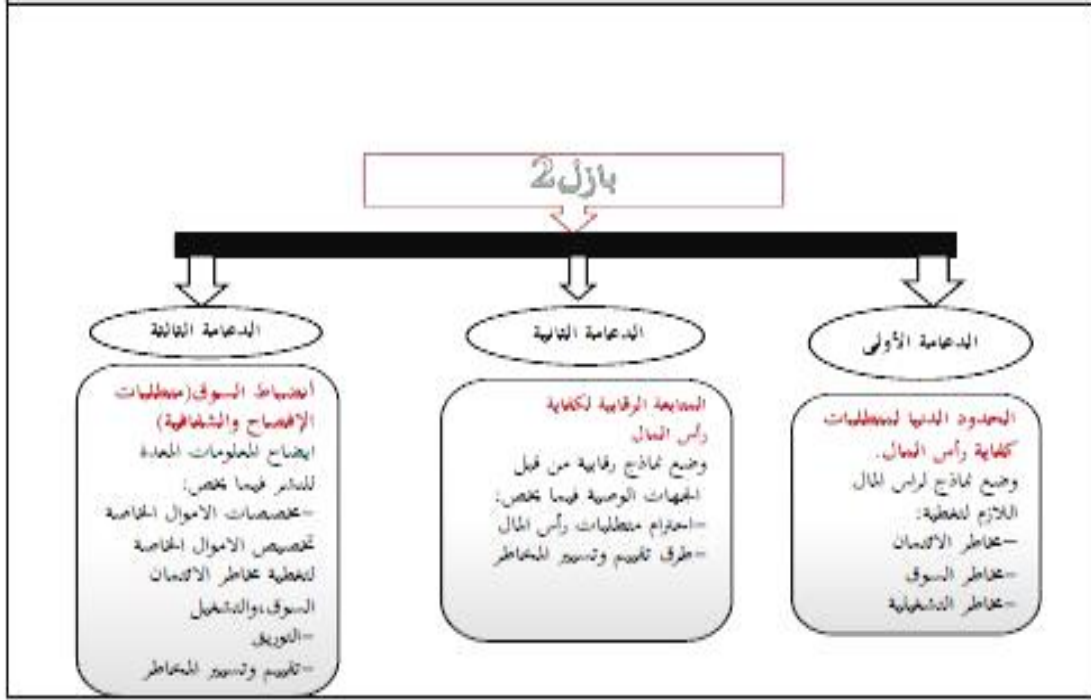
- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر.
- المساهمة في الحفاظ على مستويات كفاية رأس المال تتواءم مع المخاطر والظروف المحتملة.
- تحسين عنصري الشفافية والإفصاح، وتحقيق العدالة في المنافسة المصرفية الدولية.
- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي، بوجود نظام مصرفي كفء في توجيه الوحدات المصرفية.
- إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على كافة المصارف بمختلف مستوياتها وأحجامها.
- رفع الأمان والمتانة في الجهاز المالي وزيادة حجم المنافسة النوعية.

ثانيا: الدائم الأساسية لاتفاقية بازل 2 وأساليب قياسها للمخاطر

1. الدائم الأساسية لاتفاقية بازل 2:

سيتم التطرق إلى الدائم الأساسية لاتفاقية بازل 2 وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1: الدائم الأساسية لاتفاقية بازل 2



La source: Sylvie Taccola-Lapierre, **Le dispositif prudentiel Bâle II, autoévaluation et contrôle interne: une application au cas français.** Economies and finances, Université du Sud Toulon Var, 2008, French, P101.

وفيما يلي شرح لهذه الدعائم:¹

أ. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8 % من مجمل الموجودات الموزونة بالمخاطر، وقد تضمنت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة مجموعات رئيسية.

ب. المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام المصارف بالوفاء بمتطلبات رأس المال، أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال وتناسبه وحجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها المصارف، مع الإستراتيجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر وتعتمد المراجعة الرقابية على أربعة معايير:

- المعايير الدنيا: وفقا لهذا المبدأ يتم إعطاء صلاحية للمراقبين لحث المصارف على الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار رأس المال في ضوء أوضاع المصرف وأدائه أو نتائج أعمالها، وكذا الأزمات المحتملة وانعكاس التقلبات الاقتصادية على نشاط المصارف.

- التقييم الداخلي: يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقييم ملاءة رأس المال والاحتياطات في ضوء المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والتي يجب تعريفها وتحليلها ووضع إجراءات لمواجهتها.

- الإشراف والتقييم: حيث يخول ذلك للسلطة الإشرافية حق مراجعة وتقييم كفاية رأس المال باستخدام عدد من المعايير مثل مدى تحقيق أرباح مناسبة وتحديد الاتجاهات الإستراتيجية للإدارة العليا فيما يتعلق بهيكل رأس المال وكيفية تطويره.

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 113.

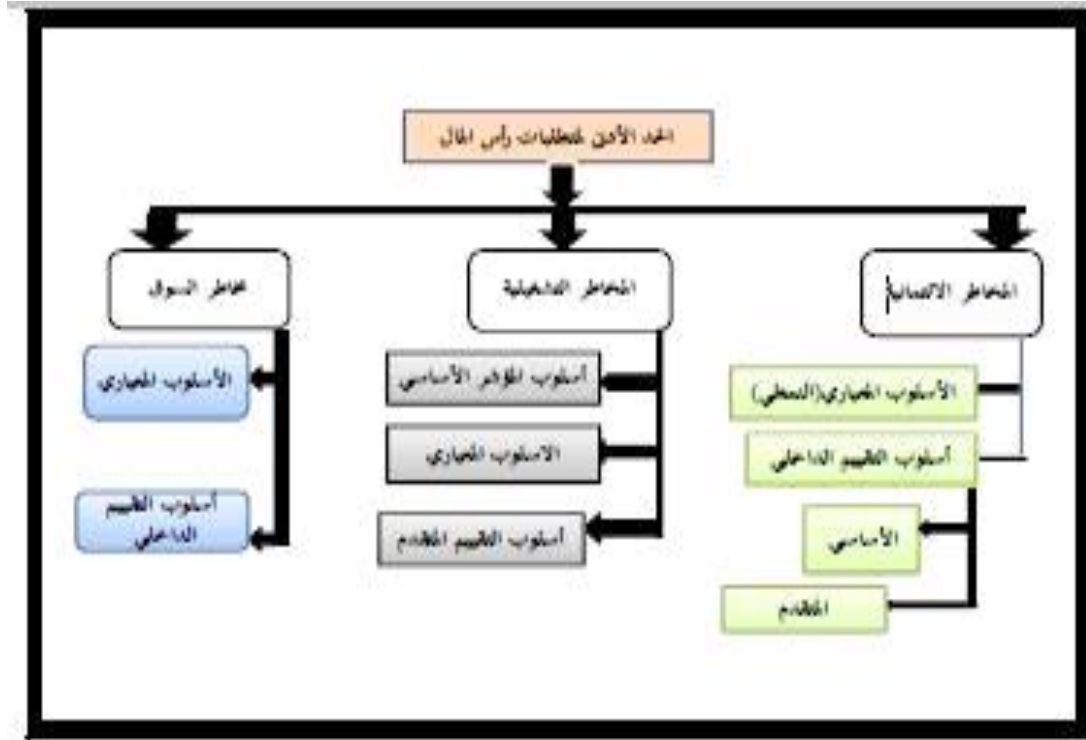
- **تدخل السوق (التدخل الرقابي):** عملا على توفير آلية للتنبؤ بالأزمات التي قد تتعرض لها المصارف، يقع على عاتق السلطات الرقابية تبني الأساليب المناسبة للتدخل في السوق المصرفي عندما تقتضي الضرورة ذلك، من خلال التدخل المبكر بإجراءات وقائية من الأزمات المفترضة.

ج. انضباط السوق: تضمن هذه الدعامة تحفيز البنوك على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال، فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأس مال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة، وعليه فإن انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام المصرفي، ويتطلب انضباط السوق توافر المعلومات الدقيقة والتي تمكن إدارة البنك من إجراء التقنيات الصحيحة للمخاطرة، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن حجم رأسمالها ونوعية وهيكل المخاطر والسياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم الموجودات والمطلوبات وتكوين المخصصات، وأيضا إستراتيجية البنوك للتعامل مع المخاطر ونظمها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب.

2. إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل 2:

حددت سبل معالجتها بالطرق الضرورية حسب الحاجة وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل 2



المصدر: كمال نوي، الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق معايير بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 96.

وفيما يلي أساليب قياس المخاطر وفق إتفاقية بازل 2: ¹

أ. أساليب قياس مخاطر الائتمان:

- الأسلوب المعياري:

والذي يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات-بنوك-شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك

¹ بوعيشاوي يوسف، عليش فطيمة، إدارة المخاطر المصرفية وقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2019، ص ص 84-85.

المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف ، العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.

- **أسلوب التصنيف الداخلي:** وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي، ونجد في هذا التصنيف أسلوبين:

- **الأساسي:** هو أسلوب يخول للبنوك تقدير الملاءة المالية للعميل المقترض ضمن معايير معينة، حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يتركز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

- **المتقدم:** وهو الأسلوب الذي تعتمده البنوك لنفسها في حساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد والتعرض للتعثر أو حال التسهيلات الائتمانية.

ب. أساليب قياس مخاطر التشغيل:

- **أسلوب المؤشر الأساسي:** يعتبر أبسط الأساليب وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، ويتم ضرب هذا المتوسط في 15%، ويعتبر الناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية خسائر التشغيل.

- **أسلوب التقييم المتقدم:** يعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل.

ج. أساليب قياس مخاطر السوق:

- **الأسلوب النمطي:** يعتمد على تغطية مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالنسبة لكل عامل من عوامل السوق على حدا، حيث يحسب حجم المخاطر المتعلقة بالمخاطر في أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأصول بالنسبة للمراكز التي يحتفظ بها البنك في هذه المحفظة.

- أسلوب التقييم الداخلي: يستند إلى إطار عمل قائم على أساس كل من السعر والمركز المترتب على الأنشطة التجارية في ظل وجود حدود للقياس، حيث يتم عرض هذه المعطيات على نموذج محسوب، يقوم بقياس حجم تعرض المصرف لمخاطر السوق في محاولة إحصائية لتقدير الحد الأقصى للخسائر التي قد تتجم عن المحفظة الاستثمارية.

وفيما يلي جدول يوضح الفرق بين مقررات لجنة بازل 1 و 2:

الجدول رقم 1: الفرق بين مقررات لجنة بازل 1 و 2

بازل 1	بازل 2
<ul style="list-style-type: none"> - ركزت على آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات رأس المال. - تطبق على المصارف فقط. - حددت نسبة 8 % لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر التي تشمل مخاطر الائتمان والسوق. - اعتمدت على المدخل المعياري لتقييم المخاطر. 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتمدت على ثلاث ركائز أساسية هي: الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإستشرافية، الانضباطية السوقية. - تطبق على الشركات المالية والمصرفية القابضة، شركات الاستثمار والتأمين. - حافظت بازل 2 على نفس نسبة رأس المال وأضافت مخاطر التشغيل. - اعتمدت على مداخل متعددة بالإضافة إلى المدخل المعياري، مثل الأسلوب النمطي والمتقدم والمؤشر الأساسي.

المصدر: بالاعتماد على ما سبق ذكره

المحور الخامس:

إدارة المخاطر

المصرفية وفق

اتفاقية بازل 3

أولاً: التعريف بلجنة بازل 3 وإصلاحاتها

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية برنامجاً من الإصلاحات لتحقيق أهداف إصلاح القطاع المصرفي، مؤسساً من طرف مجموعة العشرين في قمته في بيتسبرغ 2009، هذا التقرير يصف المكونات الرئيسية لبرنامج الإصلاح والعمل المطلوب لتعزيز قدرة المصارف والنظام المصرفي العالمي. يطلق على هذه الإصلاحات مسمى بازل 3 وهي مصممة لتقوية التنظيم الاحترازي الجزئي ولها بعد تنظيمي احترازي كلي، ومن خلال هذا الجزء سوف نتطرق إلى تعريف وأهداف وخصائص اتفاقية بازل 3.

1. تعريف لجنة بازل 3:

صدرت اتفاقية بازل 3 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة ببنك التسويات الدولية BIS في مدينة بازل السويسرية في 12 ديسمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010.

يمكن تعريف لجنة بازل 3 بأنها عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.¹

2. أهداف لجنة بازل 3:

تهدف لجنة بازل 3 إلى:²

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية.
- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف.

¹ محمد بن بوزيان، بن جدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، المصارف الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة - واقع وآفاق تطبيق بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي - النمو المستدام والتنمية، الدوحة - قطر، 19 - 21 ديسمبر 2011، ص 27.

² عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، مرجع سابق، ص 314.

- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم.

3. الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:

تتمثل الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 في¹:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى

الأول، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي

تكتنفها المخاطر، بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2.

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن

تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة

7% ، وفي حالة انخفضت نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على

توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا

أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير وصلت إلى عام 2019.

- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة

الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) ، مع توافر

حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان

والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه

العملاء.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6%، وعدم احتساب الشريحة

الثالثة في معدل كفاية رأس المال، وأن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات.

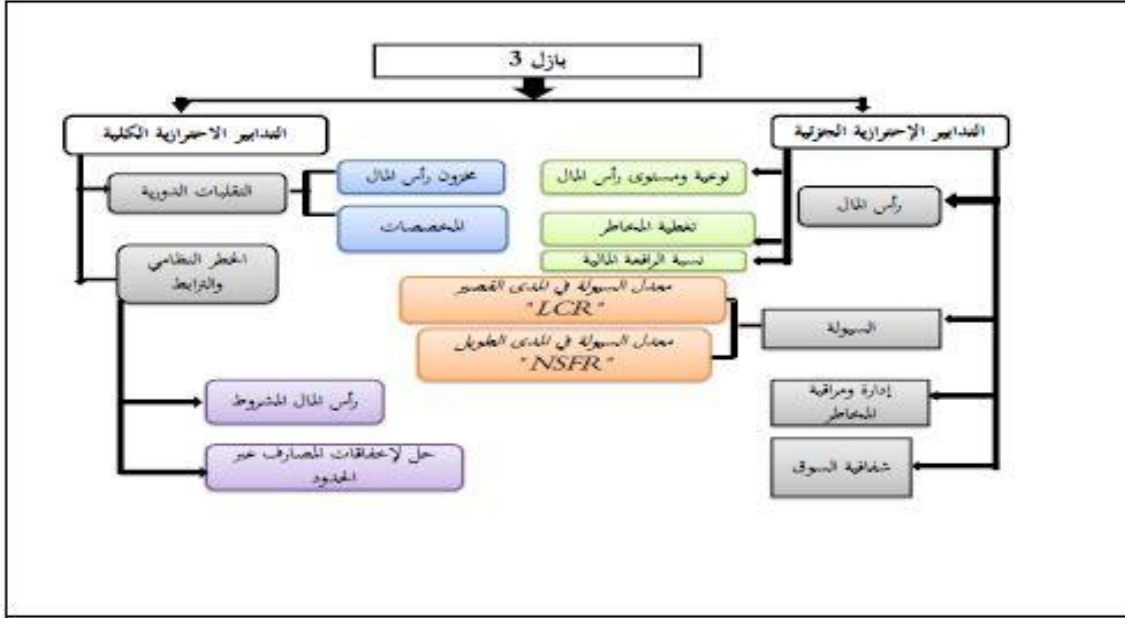
¹ محمد بن بوزيان، بن جدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، مرجع سابق، 28.

- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال، إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % إلى 10.5 %، وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.
- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

ثانيا: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 3

سوف نسلط الضوء على الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 3 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: 1 الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 3



المصدر: سلماني هناء، تطوير الخدمات المصرفية وأفاق تطبيق معايير بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 80.

1. التدابير الاحترازية الجزئية:

ركزت اتفاقية بازل بالدرجة الأولى على تعزيز رأس المال والسيولة، تحسين الرقابة المصرفية، تسيير

المخاطر، الحوكمة، الشفافية والاتصالات المالية، وفما يلي هذه التدابير:

أ. رأس المال: بينت أزمة الرهن العقاري سنة 2008، أن نوعية ومستوى رأس المال في المصارف من

المعايير الأساسية لتأمين استمرارية النشاط وضمان الملاءة المالية للتصرف، ولهذا السبب فإن اتفاقية بازل 3

تفرض على المصارف متطلبات أعلى وجوده لرأس المال.

ب. زيادة رأس المال التنظيمي وتحسين نوعيته:

- **زيادة رأس المال:** بينت الأزمة المالية أن القطاع المصرفية بحاجة إلى كمية أكبر من رأس المال، لذا فمن المبادئ الأساسية لبازل 3 زيادة المتطلبات الدنيا لرأس المال إلى 4.5 % وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى 2% حسب بازل 2 ، وبالمثل سيتم زيادة الحد الأدنى لرأس المال الشريحة الأولى إلى (6 % في حين يساوي 4% ضمن إطار بازل 2)، وبالإضافة إلى ذلك وبصدد التعامل مع فترات التوتر في المستقبل ستكون هناك حاجة للمصارف لتملك ما يسمى رأس مال التحوط لمواجهة التقلبات الدورية "Volant de conservation" ويمثل 2.5 % من حقوق المساهمين، مما يسمح للمصرف بالاستمرار في تقديم رأس المال اللازم لدعم عملياته في أوقات الضغط، لذا ففي الأوقات العادية المتطلبات الكلية لحقوق المساهمين تكون في الواقع 7% على الأقل¹. والجدول التالي يلخص ما تم ذكره:

الجدول رقم: 2 متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل 3

إجمالي رأس المال	رأس المال الشريحة الأولى	حقوق المساهمين-الشريحة	-1
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس المال التحوط
		0-2.5%	حدود رأس المال التحوط للتقلبات النورية
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس المال التحوط-بازل
8%	4%	2%	بازل 2

المصدر : مفتاح صالح، رجال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي أيام 09-10 سبتمبر 2013 ، إسطنبول، تركيا، ص11.

¹ سلمان هناء، مرجع سابق، ص 81.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2% وفق اتفاقية بازل 2 إلى 4.5% مضافا إليه هامش احتياطي آخر، يتكون من أسهم عادية نسبتها 2.5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5% بدلا عن 8%، وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

- تحسين جودة رأس المال:

يهدف اتفاق بازل 3 إلى تحسين نوعية رأس المال لدى المصارف لتعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر:

- الحصة الغالبة على المستوى الأول لرأس المال حقوق المساهمين (أسهم عادية، احتياطات والرصيد المنقول).

- موائمة وتبسيط المستوى الثاني لرأس المال مع فئة واحدة منه.

- الخصم من حقوق المساهمين (قاعدة رأس المال الأساسي) حقوق الأقلية، الأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة والاشتراكات في المؤسسات المالية.

- تقييد الأدوات المالية المؤهلة في رأس المال الأساسي مع استبعاد تدريجي من المنتجات المبتكرة الهجينة.

2. التدابير الاحترازية الكلية:

العنصر الثاني من الإطار التنظيمي الجديد لرأس المال هو " البعد الاحترازي الكلي " الذي يهدف إلى

مواجهة خطر يمتد إلى النظام برمته، بمعنى خطر اضطراب النظام المالي الذي قد يزعزع استقرار الاقتصاد الكلي، لذا ضمن هذا الإطار لابد من استيفاء أمرين هما:

- الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية.

- النظر في الترابط والتعرض المشترك للمؤسسات المالية وخاصة ذات الأهمية النظامية.

أ. تقلبات الدورة الاقتصادية: تسعى اللجنة لدراسة أساليب مختلفة لمعالجة التقلبات الدورية، فقد وضعت اقتراحاً لتنفيذ صيغة تستند إلى مخصصات الخسائر المتوقعة، والمشاركة في هذه الجهود الإصلاحية من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB .

ب. مخازن رأس المال: من العناصر الأساسية في الإطار التنظيمي الجديد هو قيام المصارف في الأوقات الجيدة بخلق مخزون رأس مال يمكن تعبئته إذا تدهور الوضع، هذا المخزون يساهم في تحقيق هدف تخفيض التقلبات الدورية في النظام المالي.

ج. المخصصات: نشرت اللجنة مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة مجلس المحاسبة الدولية لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بالمخصصات وقياس القيمة العادلة " Juste valeur " .

د. المخاطر النظامية والترابط:

يؤدي الترابط المفرط بين المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية إلى صدمات داخل النظام المالي والاقتصاد لذا يتعين على هذه المؤسسات أن تملك القدرة على استيعاب الخسائر التي تتجاوز معايير الحد الأدنى، وتعمل اللجنة مع مجلس الاستقرار المالي على تطوير منهج متكامل بالنسبة لهذه المؤسسات يمكن من الجمع بين متطلبات رأس المال الإضافية، رأس المال المشروط وإعادة تصنيف الديون.¹

هـ. السيولة: لمواجهة الضغوط التي لوحظت خلال الأزمة، وضعت لجنة بازل معيارين تنظيميين لتنفيذ أهداف منفصلة ولكنها متكاملة على الصعيد الدولي وتهدف إلى حماية المصارف من أزمة سيولة:

- نسبة السيولة قصيرة الأجل: يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن المصرف لديه مستوى كاف من الأصول عالية الجودة يمكن تحويلها إلى نقد لتغطية احتياجاتها خلال فترة 30 يوماً في حالة وجود صعوبات مالية خطيرة، على أساس سيناريو محدد من المسؤولين الإشرافيين وتكتب النسبة بالشكل التالي:

¹ سلمان هناء، مرجع سابق، ص 89.

$$\text{نسبة السيولة القصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

- نسبة صافي التمويل المستقر: تهدف اتفاقية بازل 3 من إقرار نسبة صافي التمويل المستقر إلى تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع بنود الميزانية، وتعزيز مرونة المصارف على المدى الطويل من خلال توفير حوافز إضافية لها لتمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقراراً هيكلياً، وقد تم تطوير صافي نسبة التمويل المستقر مع أفق مدته سنة واحدة لتوفير هيكل استحقاق قابل للاستمرار لكل من الأصول والخصوم، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف إلى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لا تقل عن 100%، أي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{الموارد المستقرة لمدة سنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة}} \leq 100\%$$

و. نسبة الرافعة المالية:

لجأت المصارف قبل الأزمة المالية لسنة 2007 إلى رفع رافعتها المالية عن طريق تخفيض الأوزان الترجيحية لتوظيفاتها معتمدة في ذلك على أسلوب التقييم الداخلي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون في النظام المصرفي العالمي، إلا أن انفجار الأزمة في 2007 أثبت فشل سياسة التقييم الداخلي المعتمدة في أغلب البنوك والمرخصة من قبل اتفاقية بازل 2، لذلك أدخلت اتفاقية بازل 3 نسبة الرافعة المالية والتي تمثل نسبة الأصول دون الأخذ بمخاطرها إلى الشريحة الأولى من رأس المال على أن لا تقل عن 3%.¹

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{اجمالي الأصول أو الخصوم}} \leq 3\%$$

¹ بومدين يوسف، طيبيل عبد السلام، اتفاقية بازل 3 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 19، خميس مليانة، 2019، ص 115.

3. الفرق بين إتفاقيات بازل 1 و 2 و 3:

- بازل 1 تم تشكيلها بهدف رئيسي هو تعداد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك، أما بازل 2 تم إنشائها لتقديم المسؤوليات الإشرافية ولتعزيز متطلبات الحد الأدنى من رأس المال، فيما ركزت اتفاقية بازل 3 على تحديد احتياطي إضافي من حقوق الملكية تحتفظ به البنوك.
- من ناحية التركيز على المخاطر، ركزت بازل 1 على الحد الأدنى من تركيز المخاطر من بين الاتفاقيات الثلاثة، فيما قدمت بازل 2 نهجا من ثلاثة ركائز لإدارة المخاطر، أما بازل 3 قدمت تقييم مخاطر السيولة بالإضافة إلى المخاطر المنصوص عليها في بازل 2 من قبل بازل 3.
- الفرق على اعتبار المخاطر حيث في بازل 1 يتم أخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار، وتتضمن بازل 2 مجموعة واسعة من المخاطر بما في ذلك المخاطر التشغيلية والإستراتيجية ومخاطر السمعة، و بازل 3 تتضمن مخاطر السيولة بالإضافة إلى المخاطر التي قدمتها بازل 2.
- الفرق من حيث القدرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية حيث تعتبر بازل 1 ذات نظرة رجعية لأنها تنظر فقط في الأصول الموجودة في المحفظة الحالية للبنوك، وتعتبر بازل 2 استشرافية مقارنة ببازل 1، لأن حساب رأس المال حساس للمخاطر، فيما تتطلع بازل 3 إلى الأمام حيث يتم أخذ العوامل البيئية للاقتصاد الكلي في الاعتبار بالإضافة إلى معايير البنك الفردية.

المحور السادس:

الأصول الجديدة

في إدارة

المخاطر المصرفية

إن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها من جهة، وزيادة مخاطرها والبحث عن طرق وأساليب جديدة لمواجهتها.

أولاً: أسلوب القرض التنقيطي

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض، والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

1. مفهوم القرض التنقيطي:

تعتبر طريقة القرض التنقيطي طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة بالمعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك، إذن القرض التنقيطي هو إعطاء نقطة " score " للزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته، ويتم تقييمه من خلال نموذج على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (النسب المالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات)، حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقاً، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض.¹

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية، فهي من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي، الذي يعمل على التصنيف بين

¹ محمد بن بوزيان، يوسف صوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 16-18 أبريل 2007، ص 4.

المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج النتائج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات، على أن يكون حجم تلك العينة كبيراً بالشكل الكافي، حيث يتم استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسة من بين المتغيرات الكلية المدروسة مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية، وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية (z) لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلم للتقيط لمقارنتها مع النقطة الحرجة لهذا السلم والمحسوبة مسبقاً، ومن هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه، وهو ما يجعل طريقة التقيط كوسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك.¹

2. أهداف طريقة التقيط:

تسعى طريقة التقيط إلى الاستجابة لثلاثة أهداف تتمثل في:

- ✓ تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض؛
- ✓ تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن؛

- ✓ التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.²

3. مراحل إعداد النموذج التقيطي:

إن إعداد نموذج التقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تستخرج بصفة عشوائية من المجتمع المدروس، وتتكون من عينتين جزئيتين : الأولى تظم المؤسسات العاجزة، والثانية تظم

¹ محمد عبادي، القرض التقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012، ص 86.

² نور الدين مزباني وآخرون، أهمية استخدام طريقة التقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، ملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 23-24 نوفمبر 2007، ص 7.

المؤسسات السليمة، والتي يتم معالجتها باستعمال تقنية التحليل الخطي التمييزي، والذي يحدد المتغيرات الأكثر تمييزاً (التي لها القدرة على التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة)، وربطها بمعاملات ترجيحية مكونة بذلك دالة التنقيط، يتم استخراج النقطة الموافقة للمؤسسة بتعويض قيمة متغيراتها في الدالة، تلك النقطة تقارن مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض والقبول، وللتأكد من كفاءة النموذج يتم اختبار نتائجه على عينة مستقلة عن عينة الدراسة، فإن أثبتت نجاعته يتم الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المستقبلية.¹

وبالتالي فإن إعداد نموذج القرض التنقيطي يتطلب تتبع المراحل التالية:²

✓ تشكيل قاعدة المعلومات: عن طريق سحب عينة عشوائية؛

✓ التحليل التمييزي: تحديد المتغيرات الأكثر تمييزاً + صياغة الدالة (Z) وتحديد النقطة النهائية لكل

مؤسسة وبعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها

المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات، وبعد تحديد قيم تلك

المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z = a_1 R_1 + a_2 R_2 + \dots + a_n R_n + b$$

حيث: Z : النقطة النهائية (score)

a_i: معامل الترجيح

R_i: النسب الداخلية في النموذج

b: ثابت

✓ تحديد النقطة الحرجة: بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يتم تحديد النقطة الحرجة التي على

أساسها يتم الفصل بين قراري الرفض والقبول، ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

¹ محمد عبادي، مرجع سابق، ص 95.

² نفس المرجع، ص 95-98، بتصرف.

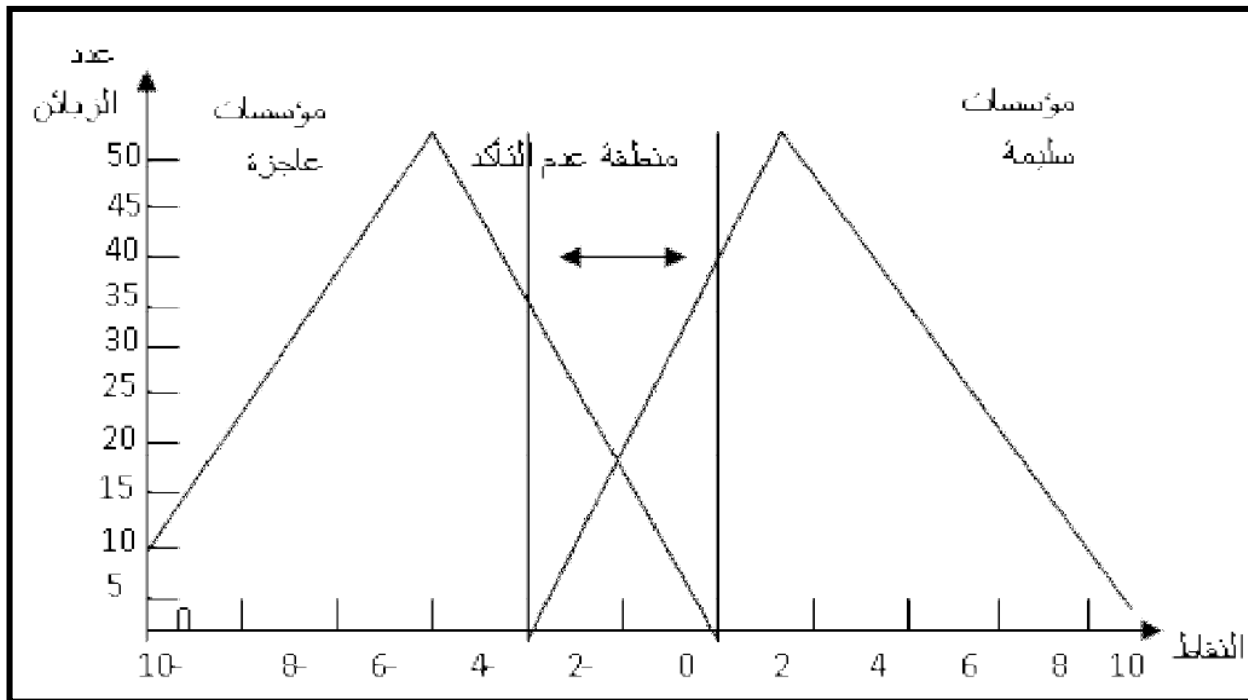
$$\text{آخر نقطة للمؤسسات السليمة} + \text{أول نقطة للمؤسسات عاجزة} = *Z$$

$$2$$

✓ وبعد ذلك يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية والنقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار.

✓ واعتمادا على ما سبق بالإضافة إلى الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): منحنى دالة التنقيط



المصدر: محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012، ص 98.

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة، ما إذا كانت سليمة أم عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.¹

ثانياً: التحليل بواسطة الشبكات العصبونية

1. تعريف الشبكات العصبونية:

عبارة عن نماذج أو أساليب تحاكي عمل المخ البشري والشبكات العصبية في الإنسان من خلال استخدام بعض برمجيات المحاكاة وأسلوب المعالجة المتوازنة، حيث تقوم باستقبال مدخلات (بيانات) ويجري على هذه المدخلات معالجات معينة بحيث تعطي مخرجات أو نتائج، والتي تتيح القدرة الكبيرة وسرعة استرجاع كميات كبيرة من المعلومات.

وتتميز الشبكات العصبية الاصطناعية بالقدرة على اشتقاق المعنى من البيانات المعقدة أو غير دقيقة، والقدرة على التعلم والقيام بالمهام من خلال الاعتماد على البيانات بواسطة التدريب أو التجربة الأولية.²

2. مكونات الشبكة العصبونية:

تتكون الشبكات العصبية الاصطناعية من:³

✓ **المدخلات:** تحتوي على عدد من العقد التي تمثل عدد المتغيرات المستقلة، والتي يمكن أن تكون على

صورة بيانات كمية أو وصفية أو تكون مخرجات لوحدات معالجة أخرى.

✓ **المخرجات:** هي المستوى الأخير للشبكة، وهي عبارة عن مخرجات الشبكة العصبية الاصطناعية والتي

من الممكن أن تكون الناتج أو الحل لمشكلة الدراسة.

¹ محمد عبادي، مرجع سابق، ص 98.

² عبد الله علي القرشي، علي حسين المقدشي، مرجع سابق، ص 15.

³ المرجع نفسه، ص ص 15-16.

✓ **المستوى الخفي:** هو المستوى التالي لمستوى المدخلات، وقد يكون للشبكة أكثر من مستوى خفي، وهذا المستوى يرتبط مع مستوى المخرجات.

✓ **الأوزان:** هي القوة النسبية أو الروابط المختلفة التي تنقل البيانات من طبقة إلى طبقة، أو بمعنى آخر الأهمية النسبية لكل مدخل إلى عنصر المعالجة، ويمكن تعديل الأوزان من خلال خاصية التعلم في الشبكة والتي تعرف بدالة التجميع، والتي تعمل على إيجاد المجموع المرجح لكل عناصر المدخلات.

✓ **الدالة التجميعية:** تمثل المنشط الداخلي أو المحفز، وتختص بحساب الوزن المتوسط لكل المدخلات إلى عنصر المعالجة بضرب قيمة كل عنصر إدخال في وزنه للحصول على المجموع.

✓ **دالة التحويل:** تسمى أيضا دالة التنشيط، إذ أن لكل خلية عصبية مستوى استثارة يتم احتساب هذا المستوى عن طريق دالة التجميع، وهذا ما يسمى بالحاكاة الداخلية وقد يكون هناك قيمة خارجة من الخلية أو تنعدم من خلال تحديد هذا المستوى.

3. مراحل بناء نموذج الشبكات العصبونية:

يتم بناء النموذج العصبوني بتتبع الخطوات التالية:

✓ **تشكيل قاعدة المعطيات:** يتم في هذه المرحلة جمع المعطيات الخاصة بكل مؤسسة من عينة الدراسة والتي تشمل كلا من المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، من خلال جملة من المتغيرات الكمية والنوعية.

ولكي يتم عرضها كمدخلات للشبكة العصبونية، فإنه من الضروري إجراء معالجة أولية عليها، وذلك لتجنب تأثير القيم المتطرفة على معاملات الشبكة، ويتم ذلك في أغلب الأحيان إما، بتحويل توزيع المتغيرات إلى التوزيع الطبيعي المعياري، والذي يسمح بالحصول على قيم متقاربة من خلال:

$$X1 = (x1 - \mu x) / \sigma x$$

μx : متوسطة العينة و σx : هو الانحراف المعياري للعينة.

أو بحصر قيم جميع متغيرات العينة في المجال $[0,1]$ من خلال:

$$X1 = X1 - \min x / \max x$$

حيث $\max x$: أكبر قيمة للمتغير و $\min x$: هو أصغر قيمة للمتغير.

✓ **تقسيم عينة النموذج:** عادة ما تقسم المعطيات المتوفرة إلى مجموعتين:

الأولى للتعلم (Apprentissage) والثانية لإختبار دقة النموذج (test).

✓ **هندسة النموذج:** يتم من خلالها تحديد عدد الطبقات التي تكونها وعدد العصبونات الموجودة في كل طبقة.

✓ **مرحلة التعلم:** يتم خلال هذه المرحلة استخدام عينة التعلم في إنشاء النموذج العصبوني من أجل التنبؤ

بمخاطر القرض، وذلك من خلال تدريب الشبكة عبر مجموعة من المراحل التي تعمل على تقليل الخطأ إلى أدنى حد ممكن والحصول على معدلات تصنيف صحيح تبرز مدى جودة النموذج.

✓ **مرحلة الاختيار:** تستخدم في هذه المرحلة عينة مستقلة تماما عن عينة التعلم، وذلك قصد التأكد من أن

الشبكة قد تعلمت بالشكل الكافي، وإن قبول نتائج الاختيار يبرر صلاحية النموذج العصبوني المستخدم

في مدى قدرته على التنبؤ بمخاطرة القرض، ويصبح قابلا للاستعمال من طرف متخذي القرار.¹

ثالثا: نموذج العائد على رأس المال المرجح بالمخاطر

هذا المعدل طورته مؤسسة Bankers Trust في أواخر السبعينيات، يقيس المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة، وبنهاية عقد التسعينيات اعتبرت طريقة العائد المعدل منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية، وتعطي قاعدة اقتصادية لقياس

¹ محمد عبادي، مرجع سابق، ص ص 108-109.

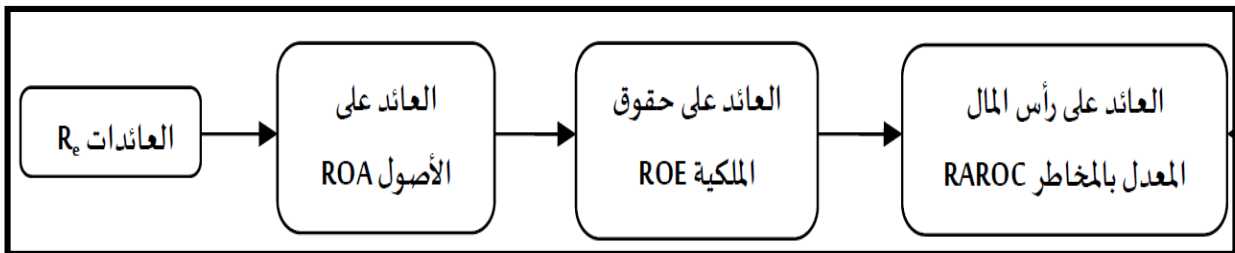
كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة وتعتبر أداة للمديرين تمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطر والعائد لمختلف الأصول.¹

1. تعريف نموذج العائد على رأس المال المرجح بالمخاطر وتطوره:

هو طريقة لقياس الربحية على أساس المخاطرة والتي من خلالها يمكن المقارنة المنسقة للعوائد المالية المحفوظة لسلسلة من المشروعات أو الاستثمارات، وفي العادة يتم تحديدها كونها نسبة العائد المعدل والمخاطر إلى رأس المال الاقتصادي وأن مخاطر العائد هي التي يتم تعديلها وقياسها.

ومنذ سنة 1998 استخدمت المؤسسات المالية رأس المال الاقتصادي كونه الأساس في احتساب رأس المال وتطوير مقياس الأداء للأعمال والنشاطات، ولقد شهد هذا المقياس تقدماً كبيراً في تغطية المخاطر المالية، حيث كان الهدف الرئيسي في تطوير هذا النموذج هو إدارة المخاطر، كون هذا الأخير يعمل على تحليل الربحية والتسعيرة والأخذ بعين الاعتبار الارتباط الإيجابي بين المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية،² والشكل الموالي يبين تطور هذا النموذج:

الشكل رقم (2): تطور نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر



الصدر: محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC - دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2012-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2018، ص 27.

¹ طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 52.

² محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC - دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2012-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2018، ص 27.

3. أهداف نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر:

يهدف من خلال استخدام النموذج في البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي:¹

- تسعير مختلف المنتجات والخدمات؛
- تحديد الخسائر القصوى مما يسمح بتحديد مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي بدقة؛
- إدارة الأصول والخصوم فيما يخص المخاطر؛
- تقييم المخاطر ومطابقتها مع المردودية المحققة لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر؛
- حساب احتمال عدم الحصول على قيمة الائتمان بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب؛
- جعل إجراءات منح الائتمان في المصارف أكثر عقلانية وأكثر شفافية في التفاوض مع العملاء؛
- قياس المردودية بالنسبة للزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الاستثمارية.

لذلك فإن الأغلبية العظمى من المؤسسات المالية في العالم تستخدم الآن نماذج رأس المال المخاطر

لغرض تقييم مبادلات العائد والمخاطرة، ويتم وصف هذا الإجراء في أغلب الأحيان بأنه إدارة رأس المال

الاقتصادي أو تخصيص رأس المال، وأن مقياس الأداء الأكثر شهرة في الاستخدام هو عائد رأس المال

الاقتصادي (RAROC) فهو من المقاييس المهمة لتقييم الاستثمارات في الموجودات المالية.²

والجدول الموالي يوضح الفرق بين رأس المال الرقابي ورأس المال الاقتصادي:

¹ نفس المرجع، ص 28.

² نبراس محمد العامري، صلاح الدين محمد الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد السابع، العدد 21، جامعة بغداد، 2012، ص 181.

الجدول رقم (1): الفرق بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال الرقابي

رأس المال الرقابي	رأس المال الإقتصادي
1- يحدد من قبل السلطات الرقابية -بصفة عامة- لجميع البنوك.	1- يحدد من قبل البنك بالأخذ في الاعتبار خصائصه.
2- يقتصر على ثلاثة أنواع من المخاطر (مخاطر الائتمان، التشغيل، السوق).	2- يشمل نطاقه جميع المخاطر المحدد من طرف البنك في إطار تعاملاته.
3- يجعل البنك قادرا على تغطية حالات الخسائر الكبير بالشكل الذي لا يخلق أزمة في القطاع المصرفي.	3- ينبغي أن يساعد على إستيعاب الخسائر المحتملة المرتبطة بجميع المخاطر التي يتحملها البنك.
4- يهدف إلى ضمان سلامة و إستقرار النظام البنكي و حماية المودعين.	4- يهدف إلى مساعدة إدارة البنك في التعرف على الأنشطة التي تعود بفوائد على المساهمين مع الأخذ في الإعتبار المخاطر التي تتضمنها.

المصدر: شيلي وسام، مقررات بازل (2) ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية -دراسة تجريبية لبنان-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 107.

تعمل القواعد التنظيمية لكفاية رأس المال على ضمان الحد الأدنى من سلامة واستقرار النظام المالي العالمي ولا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإستراتيجية، لذا قامت العديد من البنوك الدولية النشاط بوضع نماذج داخلية خاصة بها لقياس المخاطر، وبالتالي تحديد المتطلبات الدنيا من كفاية رأس المال أو ما يعرف بـ **رأس المال الإقتصادي Capital Economic** الأمر الذي سيوفر لتلك البنوك رؤية شاملة حول جميع المخاطر المرتبطة بكل العمليات و النشاطات التي تمارسها، و إمتلاكها لرأس مال يسمح بتغطية كل هذه المخاطر، في حين يمثل

رأس المال الرقابي أو التنظيمي Regulatory Capital الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من طرف السلطات الرقابية.¹

4. طرق احتساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر:

يتم حساب النموذج وفقا لعدة طرق، حيث تختلف هذه الصيغ من ناحية صيغها الرياضية الداخلة في تكوين مؤشرات النموذج وطريقة الحساب، وتتمثل فيما يلي:²

أ. الطريقة الأولى: يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$RAROC = \text{الربح} - (\text{رأس المال} \times K) / \text{رأس المال} = EVA / \text{رأس المال}$$

حيث K: معدل الخصم EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

ب. الطريقة الثانية: يتم الحصول على العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا لحاصل قسمة العائد المتوقع أو العائد المعدل بالمخاطر أو العائد المعدل أو العائد الصافي المعدل بالمخاطر، على رأس المال الاقتصادي أو رأس المال المخاطر، وتعطى جميع هذه المعادلات كما يلي:

$$RAROC = \text{العائد الصافي المعدل بالمخاطر} / \text{رأس المال الاقتصادي}$$

حيث: العائد الصافي المعدل بالمخاطر = الإيرادات (إجمالي دخل الفائدة + الإيرادات الأخرى) - تكاليف التمويل - النفقات الأخرى غير نفقات الفائدة (النفقات المباشرة وغير المباشرة + المصاريف الإدارية المخصصة) - الخسائر المتوقعة + منافع رأس المال.

$$RAROC = \text{العوائد} - \text{التكاليف} - \text{الخسارة المتوقعة} - \text{الضرائب} / \text{رأس المال الاقتصادي}..$$

$$RAROC = \text{العائد المعدل} / \text{رأس المال الاقتصادي}$$

$$RAROC = \text{العائد المعدل وفق المخاطر} / \text{رأس المال المخاطر}$$

¹ شيلي وسام، مقررات بازل 2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية -دراسة تجريبية لبنان-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 107.

² محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص ص 29-30.

ووفقا لهذه الطريقة يمكن طرح الصيغة الرياضية التالية الأكثر شيوعا في حساب هذا النموذج كما يلي:

$$\text{RAROC} = \text{العائد المتوقع} / \text{رأس المال الاقتصادي} \dots\dots\dots$$

حيث: يحسب رأس المال الاقتصادي بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال الاقتصادي} = \text{الخسائر غير المتوقعة} \times \text{الانحراف المعياري}$$

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (X_i - \bar{X})^2}{N}}$$

ج. الطريقة الثالثة: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا لحاصل قسمة النتيجة منقوصا

منها المؤونات الاقتصادية إلى رأس المال الخاص الاقتصادي.

$$\text{RAROC} = (\text{النتيجة} - \text{المؤونات الاقتصادية}) / \text{رأس المال الخاص الاقتصادي}$$

د. الطريقة الرابعة: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{RAROC} = \text{إجمالي الإيرادات} - \text{إجمالي التكاليف} - \text{الخسائر المتوقعة}$$

المحور السابع:

نماذج قياسية

الاستقرار المالي

بدأ اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات الناشئة في بداية الستينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان Beaver هو أول من اقترح نموذجاً في هذا المجال عام 1966 يقوم على النسب المالية المركبة وقد تبعه في ذلك عدة باحثين في بريطانيا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، هذا وتختلف النماذج المقترحة من حيث الشكل والمضمون، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم النماذج المقترحة للتنبؤ بالتعثر المالي.

أولاً: نموذج Beaver¹

قام Beaver عام 1966 بدراسة لغرض التنبؤ بفشل الشركات، حيث أجريت الدراسة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة (1954-1964)، فضلاً عن 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة وكان معيار الفشل الذي استخدمه Beaver إما إفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، واحتسب Beaver (30) نسبة مالية صنفها إلى 6 مجموعات رئيسية وذلك لكل من المنشآت الفاشلة والناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، والنسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة النموذج هي:

- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات؛

- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات؛

- نسبة صافي رأس المال إلى مجموع الموجودات؛

- نسبة التداول؛

- نسبة التداول؛

- نسبة التداول السريعة.

وقد اتسم نموذج Beaver بقوة تنبئية جعلته قادراً على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات، وتابع في عام (1968) دراسته السابقة بتحليل 14 نسبة مالية لاختبار قدرتها على التنبؤ بفشل الشركات خلال الخمس سنوات السابقة للفشل، وليقوم بحث Beaver على أساس مقارنة قيم المتوسطات لهذه النسب كل على حدة، بين كل من مجموعة الشركات الناجحة ومجموع الشركات الفاشلة، وذلك باستخدام البيانات المالية للسنة السابقة لسنة الفشل بالنسبة للشركات الفاشلة وذات السنة بالنسبة للشركات القوية، وكلما ازداد الفرق بين قيمة المتوسط لنسبة مالية ما، فإن ذلك يعني أنها تملك قدرة أكبر من غيرها على التنبؤ بفشل

¹ إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض-المصرف الصناعي السوري نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، ص، ص 108-109.

الشركات، وتوصل نتيجة الاختبارات التي أجراها إلى أن أفضل النسب في التنبؤ بالفشل على الترتيب وحسب أهميتها هي:

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛

- نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛

- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات .

وأجرى Beaver تحليلاً آخرًا يستند إلى مقارنة متوسطات البنود المالية في السنة السابقة للفشل في المنشآت الفاشلة مع هذه المتوسطات في المنشآت الناجحة، وكان أهم ما توصل إليه :

- تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛

- تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة، وذلك خلافاً لما هو شائع في الأدبيات المالية والمحاسبية؛

- تملك المنشآت الفاشلة نقدية أقل من المنشآت غير الفاشلة، ولكن الحسابات المدينة لديها أعلى

ويجب ملاحظة أن التنبؤ بالفشل وفق نسب Beaver لا يتم بالاعتماد على نتائج هذه النسب بشكل منفرد وإنما يجب أن تدرس معاً.

ثانياً: نموذج Altman1968 (score-z)

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل المنشآت، حيث حاول ألتمان من خلاله تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، إذ طبق دراسته على 66 منشأة صناعية نصفها منشآت فاشلة تعرضت للإفلاس خلال الفترة من عام 1946 حتى عام 1965، والنصف الآخر منشآت غير فاشلة خلال نفس الفترة، وتم احتساب 22 نسبة من واقع التقارير المالية للمنشآت، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد، توصل ألتمان إلى النموذج التالي:

$$Z=0.012x1+0.014x2+0.033x3+0.006x4+0.999x5$$

حيث تمثل:

Z : المؤشر الكلي.

X1 : نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

X2 : نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

X3 : نسبة الإيرادات قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

X4 : نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية للالتزامات.

X4 : نسبة المبيعات إلى مجموع الموجودات.

ولم يتم ألتمان باحتساب نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الالتزامات التي كانت أفضل نسب الموجودات غير السائلة في التنبؤ بفشل المنشآت حسب Beaver، كون أن الاهتلاكات لم تظهر بصورة متناسقة في 2 القوائم المالية¹.

وتمثل هذه النسب كل من السيولة، التمويل، الربحية وسلامة الهيكل التمويلي والنشاط على التوالي، وجميعها تعتبر متغيرات مستقلة استخدمت لغايات استنباط علاقة خطية بينها وبين المتغير التابع للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة، حيث قام بتطبيق النموذج على الشركات الناجحة والفاشلة، وكانت الدراسة كما يلي :

- إذا كانت درجة التمييز z أكبر أو تساوي 2,99 تعني أن الشركة ناجحة؛

- إذا كانت درجة التمييز z من 81,1 وأقل من 2,99 يعني أن الشركة يصعب تحديد وضعها، وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية (مشكوك في استمراريتها)؛

- إذا كانت درجة التمييز z أقل أو تساوي 81,1 يعني أن الشركة فاشلة يحتمل إفلاسها وغير قادرة على الاستمرار.

واستطاع نموذج ألتمان التنبؤ بفشل المنشآت بدقة وصلت إلى (95 %) قبل عام واحد من الإفلاس في حين بلغت دقة النموذج في التنبؤ بفشل المنشآت قبل عامين من الفشل (83%).

ثالثاً: نموذج (sherrod 1987)

يعتبر نموذج sherrod واحد من أكثر النماذج الحديثة للتنبؤ بالتعثر المالي، حيث أنه يقوم على نسب مؤشرات مالية مستقلة مرتبطة بأوزانها النسبية وفقاً للمعادلة التالية:

$$Z=17 X1 +9X2+3,5X3+20X4+1,5X5+0,1X6$$

حيث أن :

X1 : صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول؛

¹ جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة- فلسطين، ص: 79.

X2: الأصول السائلة / إجمالي الأصول؛

X3: إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول؛

X4: صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول؛

X5: إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات؛

X6: إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- تقييم مخاطر الائتمان.

- التنبؤ بالفشل المالي.

ويستخدم الهدف الأول من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية، والهدف الثاني يستخدم للتأكد من استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة الشركة على مواصلة نشاطها في المستقبل، وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة لهذا النموذج إلى خمس فئات كما هو موضح في ما يلي:

- الأولى: إذا كانت $Z > 25$ فإن المنشأة غير معرضة لمخاطر الإفلاس.

- الثانية: إذا كانت $20 < Z < 25$ فهناك احتمال قليل للتعرض للمخاطر.

- الثالثة: إذا كانت $5 < Z < 20$ يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس.

- الرابعة: إذا كانت $-5 < Z < 5$ فإن المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس.

- الخامسة: إذا كانت $Z < -5$ فإن المنشأة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس.

المحور الثامن:

قواعد البيئة

والحذر في

البنوك الجزائرية

أولاً: ماهية قواعد الحذر المصرفية

1. نشأة قواعد الحيطة المصرفية:

يعود منشأ قواعد الحيطة المصرفية إلى سلسلة أزمات الملاءة التي عرفتتها البنوك الدولية في الثمانينات، و ذلك بسبب الخطأ التقليدي المتمثل في الاقتراض لآجال قصيرة والإقراض لآجال طويلة، وكذلك قبول الودائع لآجال قصيرة واستثمارها في قروض عقارية طويلة الأجل، و مع تحرير سوق الفائدة على الودائع، أتاحت الفرصة للمودعين لتوظيف أموالهم في صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق النقدي، وهكذا شهدت جمعيات الادخار والإقراض انكماشاً حاداً في ودائعها و في هوامش أرباحها حيث بلغت خسارتها آنذاك 6 مليون دولار¹، وبالتالي كانت ردة فعل السلطات الرقابية آنذاك تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمة، وأصبح من الضروري وجود قواعد للحيطة المصرفية تقوم على أساس الرقابة العقلانية، ومن ثم كانت هذه القواعد بمثابة الضامن لمنافسة محكمة ولحد معين من رأس مال البنوك لمواجهة أزمات السيولة التي تنجر عن أنشطة الاقتراض المختلفة.

2. مفهوم قواعد الحيطة المصرفية:

المعايير الاحترازية وتسمى أيضا قواعد الحيطة والحذر (Les règles prudentielles)، هي قواعد للتسيير في المجال المصرفي، والتي على المؤسسات المالية التي تمنح الائتمان احترامها من أجل ضمان سيولتها، وبالتالي ملاءتها تجاه المودعين، حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعاً من الثقة.²

¹ قبلي زولبخة، المخاطرة والتنظيم الاحترازي في البنوك، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012، ص 124.

² سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 40.

ومن جهة أخرى، إن المعايير الاحترازية أو قواعد الحيطة والحذر هي تلك القواعد التي تضعها السلطة النقدية للبنوك، وتهدف من خلالها إلى تحقيق ما يلي:¹

- تقادي خطر تركيز الائتمان على مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين.
- منع الإضرار بملاءة البنك، وضمان ودائع المودعين بتأمين حد أدنى من التغطية الدائمة للقروض الممنوحة بأمواله الخاصة، أي ما يعرف بكفاية رأس المال.
- إحداث توافق بين عمليات القطاع البنكي والمالي المحلي، وملاءمتها مع المعايير المطبقة عالمياً.

¹ نفس المرجع، ص 40.

ثانياً: قواعد الحذر المطبقة على البنوك التجارية في الجزائر

تتمثل أهم قواعد الحيطة والحذر التي تطبق على مستوى النظام المصرفي الجزائري في القواعد التالية:

1. رأس المال الأدنى للمصارف: إن أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، والتي تلزم المصارف بوضع حد أدنى لرأس مالها للقيام بوظائفها،¹ وقد اشترط حسب النظام رقم 03-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، أنه يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية المؤسسة في شكل شركات مساهمة خاضعة للقانون الجزائري، أن تمتلك عند تأسيسها رأسمالاً محرراً كلياً ونقداً يساوي على الأقل عشرين (20) مليار دينار بالنسبة للبنوك المنصوص عليها في المادة 70 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في أوت 2003 المعدل والمتمم، ورأسماً لا يساوي ستة (6) ملايين وخمسمائة (500) مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر رقم 03-11.²
2. نسبة الملاءة الائتمانية (معدل كفاية رأس المال):

ألزم بنك الجزائر البنوك التجارية بضرورة الالتزام بنسبة الملاءة الائتمانية التي أقرتها لجنة بازل الأولى وفق التعليمات 74-94 التي ألزمت البنوك بضرورة أن تكون نسبة كفاية رأس المال أكبر من أو تساوي 8%، تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري آنذاك بتحويله من الاقتصاد المخطط لاقتصاد السوق لغاية ديسمبر 1999 كآخر أجل لاستيفائها، وعدلت هذه النسبة وفق التنظيم 01-14 الذي نص على رفع النسبة إلى 9.5% بداية من 1 أكتوبر 2014. على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من

¹ قبلي زولخة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² لخديمي عبد الحميد، بن الصالح حورية، دور القواعد الاحترازية في إدارة المخاطر المالية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، عدد 2، 2020، ص 132.

مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل بنسبة 7 % على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2,5 % من الأموال الخاصة القاعدية للبنك سماه "وسادة الأمان".¹

3. نسبة توزيع المخاطر:

ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية بضرورة تجنب تركيز الخطر على مستفيد واحد أو فئة صغيرة من المستفيدين من القروض الممنوحة، وذلك وفق مؤشرين:²

المؤشر الأول: حسب التعليمات 74-94 فإن أي ائتمان ممنوح لمستفيد لا يجب أن يتجاوز 25% من الأموال الخاصة للبنك المقرض.

المؤشر الثاني: حسب التنظيم 14-02 يجب أن لا يتجاوز مجموع المخاطر للعملاء الذين يتجاوز حجم مخاطرتهم 10% من رأس مال البنك دون أن يتجاوز 25% المحددة في المؤشر الأول، 8 مرات حجم الأموال الخاصة للبنك المعني.

4. معدل الاحتياطي الإجباري:

يتضمن نظام الاحتياطات الإجبارية إلزام البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ في حساباته الجارية بنسبة معينة في شكل نقود قانونية، ويستخدم معدل الاحتياطي الإجباري للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية،³ وقررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 3% إلى 2% بداية من 15 فيفري 2021 قصد تسهيل منح الائتمان في إطار إجراءات دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني، بعد

¹ جلايلة عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفاقيات لجنة بازل، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، ص ص 181-184.

² سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 49.

³ جلايلة عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص 190.

تداعيات جائحة كورونا،¹ وهو المعدل الذي كان يقدر بـ 12% وفق التعليمات رقم 01-2019 مؤرخة في 14 فبراير 2019.

5. مستوى الالتزامات الخارجية:

يتوجب على البنوك بمقتضى المادة 2 من التعليمات 68-94 المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك، أن تحافظ وباستمرار بدءا من 1 أكتوبر 1994 على ألا يتعدى مستويات الالتزامات الخارجية بالإمضاء أربع (4) مرات أموالها الخاصة، كما هو منصوص عليه في التنظيم الاحترازي، ثم إلى مرتين حسب التعليمات 03-14، وبعد هذا مرة واحدة بموجب التعليمات 02-15.²

6. المساهمة في رأس مال الشركات:

لقد تناولت المادة 117 من القانون 10-90 الملغى موضوع إمكانية تلقي البنوك والمؤسسات المالية من الجمهور أموالا من أجل توظيفها في مساهمات لدى المؤسسات، كما فصلت المادة 118 من القانون نفسه في الحد الأقصى الذي لا تتجاوزه تلك المساهمات من الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث قدرته بالنصف من الأموال الخاصة، أما الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض فقد منع أن تتعدى هذه المساهمات بالنسبة للبنوك الحدود التي رسمها مجلس النقد والقرض، فاتحا المجال أمام مجلس النقد والقرض لتحديد ذلك وتم هذا بصور التنظيم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، فنصت المادة: 19 يجب ألا تتجاوز المساهمات أيا من الحدين الآتيين:³

- لكل مساهمة: 15 % من الأموال الخاصة القانونية.
- مجموع المساهمات: 60 % من الأموال الخاصة القانونية.

¹ بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي، 4 فيفري 2021.

² جليلة عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص 192.

³ نفس المرجع، ص 192.

ولكنه أشار إلى أن هذا التحديد لا يتعلق بالمساهمات في البنوك المتواجدة في الجزائر، أو في المؤسسات التي تعتبر امتدادا للنشاط البنكي فيها، كما أشار أيضا إلى بعض المحذوفات الواجبة من رأس المال الأساسي والتكميلي.

7. مراقبة وضعيات الصرف:

حسب ما نصت عليه المادة 3 من التعلية 95-78 المؤرخة في: 26 ديسمبر 1995، على البنوك والمؤسسات المالية احترام وبصفة دائمة نسبتيين:

_ الوضعية الطويلة أو القصيرة لكل عملة أجنبية/الأموال الخاصة الصافية أكبر من أو تساوي 10%.

_ القيمة القصوى لمجموع الوضعيات الطويلة والقصيرة لمجموع العملات الأجنبية/الأموال الخاصة

الصافية أكبر من أو تساوي 30%.

ولقد أوضحت المادة 4 من التعلية نفسها، أن وضعية الصرف الطويلة تستوجب أن تكون الموجودات أكبر من الديون، والعكس صحيح بالنسبة لوضعية الصرف القصيرة أي أن الديون أكبر من الموجودات.

8. وضع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط:

أبرزت الدروس المستخلصة من الأزمة المالية لسنة 2008 حاجة المصارف لتقييم مدى الخسائر التي قد تتجم جراء الأزمات، ومن هذا المنطلق بات لزاما على المؤسسات المالية العمل على تعزيز قدراتها على المقاومة في مواجهة سيناريوهات مثل هذه الأزمات، تهدف إلى العمل على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى كسب تصور وقائي و/أو عاجلي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المصارف والسلطات المشرفة، وفي هذا الصدد وبدعم فني من البنك الدولي، باشر بنك الجزائر أعمال تطوير نموذج متكامل وديناميكي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يتمثل هذا النموذج في تطبيق آلي يستند إلى نظام إسقاط مالي، مع سيناريوهات صدمات شديدة ولكن ممكنة، يعمل على تحديد وقياس نقط ضعف المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة، وذلك على مستوى كل مؤسسة على حدى، وعلى

مستوى الجهاز المصرفي في مجمله. يسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية المصارف والمؤسسات المالية آلية تغييرات في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي، (احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع...)، مع اعتبار حدوث كل عامل على حدى أو تزامن حدوث أكثر من عامل.

تبين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مدى قدرة المصارف على مواجهة الصعوبات الاقتصادية، والتدني الممكن لمستوى رسملتها، كما تبين على المستوى الكلي مدى هشاشة أو صلابة الجهاز المصرفي الوطني، كما تسمح أيضا بتقييم سلامة الجهاز المصرفي من خلال مقياس المنظومة، إذ تأخذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في عين الاعتبار التفاعلات الكائنة بين المؤسسات المالية (خطر العدوى) وتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الجهاز المصرفي.¹

9. المشروع المعلوماتي "SYNOBA":

في 2012 تم استكمال مشروع إنشاء نظام التنقيط المصرفي، والذي طور بمساعدة تقنية للخرينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، بهدف مقارنة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي تنص عليها لجنة بازل، يندرج هذا المشروع في إطار إرساء نظام تنقيط مصرفي جزائري، ويهدف إلى حوسبة كل التقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من المصارف والمؤسسات المالية في محمل مغناطيسي، والتشغيل الآلي لرقابتهم بغية التأكد من اتساق مختلف التقارير وتعميم البيانات الصادرة وفقا لمتطلبات هيئة الإشراف.

يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر، يسمح هذا النظام بـ:

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد

تعرفها مؤسسة مالية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017، ص ص 100-105.

- تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف.
- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.¹

10. نظام ضمان الودائع البنكية:

يهدف نظام التأمين على الودائع إلى حماية أموال المودعين والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك في سبيل تحقيق استقرار الجهاز المصرفي، ويسير صندوق ضمان الودائع المصرفية حسب المادة 6 من النظام رقم 20-20-03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441، الموافق 15 مارس سنة 2020، المتعلق بنظام ضمان ودايع المصرف من طرف شركة مساهمة تسمى " صندوق ضمان الودائع المصرفية "، ويجب على البنوك أن تكتتب في رأسمال الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع المصرفية الذي يوزع بينها بحصص متساوية. وتلتزم البنوك حسب المادة 7 بالدفع إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية، علاوة سنوية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة، ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا واستنادا إلى مؤشرات الإشراف نسبة هذه العلاوة في حدود واحد بالمائة 1%، ويجب أن تسهر الشركة المسيرة للصندوق ضمان الودائع على تحصيل العلاوات المستحقة لصندوق ضمان الودائع المصرفية، وعلى إيداعها في حساب مفتوح لدى بنك الجزائر، كما ينبغي وضع العلاوات المحصلة لدى "شباك الصيرفة الإسلامية" في حساب خاص مفتوح لدى بنك الجزائر.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، ص 143.

المحور التاسع:

استخدام المشتقات

المالية في إدارة

المخاطر المصرفية

أولاً: الإطار النظري للمشتقات المالية

1. مفهوم المشتقات المالية:

تعددت التعاريف المقدمة للمشتقات المالية حسب المنطلقات النظرية والتطبيقية للمهتمين بالبحث نذكر ما يلي:

- **التعريف الأول:** هي عقود تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم وسندات وعقارات والذهب والسلع) وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية بالإضافة إلي سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري.¹

- **التعريف الثاني:** يقصد بالمشتقات المالية العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية...، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد، ومن أهم المشتقات: عقود الاختيار، العقود المستقبلية.²

- **التعريف الثالث:** عرفها بنك التسويات الدولية أنها عقود تتوقف قيمتها علي أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تتطلب استثمار أصل مالي، وكعقد بين طرفي علي تبادل المدفوعات علي أساس الأسعار أو العوائد، فان انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمر غير ضروري.³

- **التعريف الرابع:** عرفتها المجموعة الاستشارية لنظم المحاسبة القومية SNA : بأنها أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية وقيمة الأداة المشتقة تتوقف علي سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد.⁴

¹ خميسي قايد، عبد القادر لحسين، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الاسواق المالية في تغطية مخاطر السوق، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 6، ص 28.

² بن علي بلعوز، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، ص 338.

³ مريم سرارمة، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في الازمة المالية- دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة منتولاي قسنطينة- الجزائر، 2012/2011، ص 11.

⁴ سهام عيساوي، مخاطر المشتقات المالية وإدارتها، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 2، 2014، ص 166.

انطلاقاً مما سبق يمكن تقديم تعريف المشتقات المالية بأنها " أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة، ويطلق عليها هذا الاسم لأنها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات، وتعتمد في قيمتها على أسعار هذه الأدوات، كما يمكن تحديد مفهوم الأدوات المشتقة أنها عقود مالية بعمليات خارج الميزانية خاصة بالنسبة للبنوك، وتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الأصول أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها ". وهكذا فإن مفهوم المشتقات المالية يتلخص فيما يلي:

- هي عقود؛
- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي؛
- تعتمد قيمتها (المكاسب أو الخسائر) على الأصل موضوع العقد الذي اشتقت منه؛
- لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقد؛
- يمكن أن تنتهي بتسوية نقدية دون انتقال ملكية الأصل.

هذا ويتضمن العقد:

- تحديد سعر تنفيذ في المستقبل؛
- تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر؛
- تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد؛
- تحديد الشيء محل العقد (سعر فائدة، سعر ورقة مالية، سعر سلعة، سعر صرف عملة...).

2. الخصائص المميزة للمشتقات المالية:

من خلال التعريفات السابقة يمكن حوصلة خصائص المشتقات المالية في النقاط التالية:¹

▪ **طبيعة العمليات خارج الميزانية:** حيث جرى التطبيق العملي على إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية كالأسهم والسندات داخل الميزانية كخصوم أو أصول، مما يسهل التعرف على أرصدها وتتبع تغيراتها بعكس الأدوات المالية المشتقة التي تقتضي طبيعة التعامل فيها تداولها بـقيم نقدية ضئيلة بصورة لا تعكس ما تتضمنه من قيم نقدية كامنة، وهذا ما يجعل المجال مفتوحا للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن تلك القيم بالإضافة لمخاطر ضعف الرقابة عليها.

▪ **التعقيد:** نظرا لأنه غالبا ما يتم تصميمها للوفاء بأغراض خاصة بالمستخدم النهائي لها، لذا ففي معظم الأحيان يكون هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها، وكيفية تقييمها، وكيفية المحاسبة عنها، وهل يمكن تحقيق الأغراض الاقتصادية أم لا؟ من ناحية أخرى قد تتعرض المؤسسة لمخاطر فهم شروط وآثار بعض المشتقات مما يعرضها إلى نتائج وخيمة.

▪ **السيولة:** بعض عقود المشتقات تتسم بدرجة سيولة عالية حيث يسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية، إلا أنه في الوقت نفسه قد يصعب أحيانا تسوية بعض أنواع عقود المشتقات في أسواق المشتقات مما ينتج عنه مشاكل في عمليات تقييمها والمراكز المرتبطة بها.

▪ **عدم وضوح القواعد المحاسبية:** حيث لا يزال هناك نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة على الدخول في عمليات المشتقات، ويرجع ذلك أساسا إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال

¹ رابح أمين المانسيح، الازمة المالية واثرها في الازمة العالمية لسنة 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وبنوك، الجزائر، جامعة الجزائر، 3، 2011، ص ص 34-35.

ابتكار واستخدام الأدوات المالية المشتقة والذي لا تواقبه استجابة محاسبية مماثلة وسريعة من أجل الرقابة على تأثيرات تلك الأنشطة، إذ يلاحظ وجود فجوة واسعة بين الواقع الاقتصادي الذي تمارس فيه تلك الأنشطة وبين الاستجابة المحاسبية تجاه التعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عنها.

3. أهمية المشتقات المالية:

تتمتع المشتقات المالية بأهمية كبيرة يمكن توضيحها في النقاط التالية:¹

- تقديم خدمة التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية: تعد عقود المشتقات أداة جيدة للتغطية ضد مخاطر تغير السعر، أي نقل تلك المخاطر إلي الطرف الآخر، دون الحاجة إلي شراء مسبق للأصل محل التعاقد، زمن المؤكد ان التغطية هي أهم وظائف أسواق المشتقات بل أنها السبب في وجود تلك الأسواق.
- أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر: من ابرز وظائف عقود المشتقات، أنها تزود المتعاملين بما سيكون عليه سعر الأصل الذي ابرم عليه العقد في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، لذا يقال أنها أداة جيدة لاستكشاف السعر، أي استكشاف المستوى الذي يمكن أن يكون عليه السعر في السوق الحاضر في تاريخ التسليم.
- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية: تتيح عقود المشتقات الفرصة لتخطيط التدفقات النقدية، حيث تستطيع طرفي التعاقد تخطيط تدفقاتها المستقبلية بدقة، وذلك طالما أن البائع يرك أن حصيلة بيع الأصل ستكون علي أساس سعر العقد، كما يدرك المشتري أن مدفوعاته للشراء هي أيضا على أساس سعر العقد.
- إتاحة فرص استثمارية للمضاربين: يحاول المضارب تحقيق الأرباح من خلال توقعاته بشأن الأسعار، إلا أن سعيه لتحقيق الربح بدخوله طرفا في العقد يقدم خدمة اجتماعية وان كان لا يصدقها، ذلك

¹ مريم سرارمة، مرجع سابق، ص ص 66،67.

الطرف الذي تنتقل إليه المخاطر التي لا ترغب فيها الأطراف الأخرى، أي الأطراف التي تمتلك بالفعل أو ترغب في امتلاكه مستقبلاً لحاجة فعليه إليه.

- **تسيير وتنشيط التعامل محل التعاقد:** يتميز التعامل في أسواق المشتقات بانخفاض تكلفة المعاملات إلى مستوى يستحيل علي الأسواق الحاضرة أن تنافسه، فتكلفة المعاملات لعقد مستقبلي قيمته مليون دولار لا تتجاوز 100 دولار، وهو معدل تكلفة 0.01 % من قيمة العقد، وتكلفة المعاملات تأثير علي سيولة السوق إذ تجعل السوق أكثر كفاءة بما يتيح فرصة أفضل لإبرام بسعر قريب من السعر العادل.
- **سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية:** لعقود المشتقات ميزة أخرى تتمثل في سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، وذلك نظراً لمرونتها وسيولتها الكبيرة.

4. أنواع واستخدامات المشتقات المالية:

تتعدد أنواع المشتقات المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية لكن أكثرها انتشاراً الأنواع تداولاً في وأشهرها أربعة أنواع، والتي تستعمل لتحقيق مجموعة من الأغراض كالإستراتيجية التحوط التي تهدف لحماية المستثمر، لكن في بعض الأحيان تصبح أداة تشكل مخاطر في حد ذاتها، وعلى هذا الأساس ارتأينا إلى تقسيم هذا الجزء إلى النقاط التالية:

أ. أسواق المشتقات المالية والمتعاملون بها:

- أسواق المشتقات المالية:

يتم تداول عقود المشتقات في أسواق تسمى أسواق المشتقات، أسواق المشتقات هذه إما أن تكون أسواقا منظمة أو غير منظمة:¹

■ **السوق المنظمة:** وتعرف أيضا بالسوق الأجل للبورصة، وتتسم بتوحيد شروط التعامل في عقود المشتقات كتلك المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة الذي يمكن أن يحوزه العميل الواحد بالنسبة لكل أصل، إضافة إلى أن السوق المنظمة تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود وتضمن تغطية مخاطر الطرفين، وتتحقق هذه التغطية من خلال هامش مبدئي يمثل نسبة من قيمة العقد تتراوح بين 3% إلى 5% تودع لدى غرفة المقاصة، للإشارة فإنه لا يتم التعامل في هذه السوق إلا من طرف متعاملين معتمدين تحكمهم قواعد التداول المحددة من طرف هذه البورصة.

■ **السوق غير المنظمة:** على عكس الأسواق المنظمة، السوق غير المنظمة تحكمها عمليات غير منظمة، هذه العمليات التي تتم على مقصورة الأسواق غير المنظمة، هي الأكثر تغييرا للنظام المالي الدولي، بالنظر لكونها لا تخضع لأي رقابة، ولأي هامش ضمان ولا تملك غرفة مقاصة، وتتداول أيضا في مقصورتها العقود المستقبلية والعقود الآجلة ومنتجات أخرى أكثر تعقيدا والخيارات والمبادلات...، العمليات في هذه السوق ليست نمطية، بل يتخذ قرارها بشكل مشترك بالاتفاق بين الطرفين المعنيين، بمعنى أنها مهيكلة حسب إرادة الطرفين المعنيين، ويعتبر ذلك ايجابيا بالنسبة للمتدخل الذي حددت العملية على مقاسه، في حين يعتبر ذلك سلبية عامة تتميز بها هذه الأسواق.

¹ محمد سحنون، سميرة محسن، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الازمات، المؤتمر العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 21-22 اكتوبر، 2009، ص 14.

- المتعاملون بالمشتقات المالية:

يمكن تليخيص مجموعة الأطراف التي تتعامل بالمشتقات المالية حسب الهدف من هذا التعامل وذلك ضمن

ثلاث مجموعات:¹

- **المتحوطون:** أي تلك الأطراف التي تسعى إلى تخفيض المخاطر التي يتعرضون لها جراء تقلب الأسعار، والمشتقات تتيح لهم العمل في ظروف التأكد التام عن طريق تثبيت الأسعار، ولكنها لا تضمن تحسين النتائج.
- **المضاربون:** وهم المراهنون على تحركات الأسعار في المستقبل ويستخدمون المشتقات المالية لمحاولة تحقيق مكاسب.
- **المراجحون:** تلجأ هذه الأطراف للمشتقات عندما يكون هناك فرق في السعر لأصل ما بين سوقين أو أكثر، وذلك بالشراء من السوق المرتفع السعر والبيع في السوق المنخفض السعر في نفس الوقت وبالتالي يحققون أرباح مقبولة وعديمة المخاطرة، وطبعاً يتم الشراء والبيع بعقود مستقبلية أي دون دفع القيمة مباشرة.

- أنواع المشتقات المالية:

بشكل عام يوجد أربعة أنواع للمشتقات المالية هي:²

- العقود الآجلة؛
- العقود المستقبلية؛
- عقود الخيارات؛
- عقود المقايضات أو المبادلات.

إن أقدم هذه الأنواع وأولها هو العقود الآجلة ثم تلاها ظهور العقود المستقبلية ثم الخيارات وأخيراً المبادلات،

وسنأتي على شرح كل من هذه الأنواع بشكل مختصر:

¹ فرحة عاطف، إدارة المشتقات المالية، بحث منشور بكلية الاقتصاد، 2010، ص 5، على الموقع التالي:

www.tahasoft.com/books/130.docx

² نفس المرجع، ص ص 9-25.

➤ **العقود الآجلة:** هي عقود بين طرفين أساسيين إما لبيع أو شراء أصل معين وبتاريخ معين في المستقبل

وتستخدم البنوك والمستثمرين هذه العقود لتقادي تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية، ويتم تداولها في بورصات للتجارة الآجلة المنتشرة في مدن مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغيرها ويتم التعامل في هذه البورصات بأكثر من 175 سلعة تشمل على منتجات زراعية وحيوانية وصناعية ومعادن ثمينة وعادية وعملات بالإضافة إلى الأسهم والسندات، لقد بدأ التعامل بعقود الآجلة في مجال المنتجات الزراعية أولا والتي تتعرض أسعارها لذبذبات شديدة وبالتالي انعكاس ذلك على المنتجين والصناعيين الذين يحتاجون هذه المواد للتصنيع ولتخفيف خطر التذبذب، نشأت فكرة هذه العقود والتي كان هدفها في البداية تحديد أسعار المنتجات الزراعية المستقبلية لحماية المزارعين والصناعيين من الخسارة التي تنتج عن تقلبات الأسعار، وبعد ذلك دخل المضاربون إلى هذه الأسواق لاستغلال تقلبات الأسعار وتحقيق الأرباح رغم أنهم لا يحتاجون تلك السلع، وبالتالي يتلخص الدور الاقتصادي لأسواق العقود الآجلة على نقل أخطار تقلبات الأسعار من كاهل الزراعيين والصناعيين الذين لا يتحملونها إلى كاهل المضاربين الذين لديهم استعداد لتحمل هذه المخاطر لتحقيق الأرباح، مما سبق نستنتج أن العقود الآجلة تتميز بما يلي:

- عقد بين طرفين يحتمل حصول أي منهم على مكاسب أو خسائر؛
- تعرض أطراف العقد الآجل لمخاطر الائتمان والتي تنتج عن عدم قدرة احد الأطراف على الوفاء بالتزاماته؛
- تلك العقود تمتاز بمرونة في التفاوض على أي شرط من شروطها بما يتفق من طرفي العقد وتمتاز بسهولة الاستخدام.

➤ **العقود المستقبلية:** وهي عبارة عن عقد معياري منظم بواسطة البورصة بين طرفين يفرض على أحدهما

أن يسلم الآخر كمية محددة من أصل معين في تاريخ لاحق في مكان محدد وبسعر يحدد الآن، وبذلك فإن هذا العقد ينشأ بين طرفين يكون أحدهما مشتري للعقد والآخر بائعا له، أما الأصل الذي يسري عليه التعامل بموجب العقد فيمكن أن يكون أصلا حقيقيا أو أصلا ماليا، ويختلف العقد المستقبلي عن العقد الآجل في أن عناصره

محددة وقياسية وتطبق على كل العقود المتداولة في البورصة، فهو اتفاق قانوني ملزم للطرفين في أسواق رسمية وتنفذ هذه العقود عن طريق التسوية النقدية ولا حاجة للتسليم الفعلي، وكذلك يتطلب التعامل مع العقود المستقبلية إيداع هامش تغير للمحافظة على قيمة الهامش المبدئي لحساب العقد المستقبلي، أما المخاطر فهي قليلة في هذا النوع من العقود حيث تدخل غرف المقاصة المرتبطة ببورصة التداول والتي تقوم بتنظيم التسويات التي تتم يوميا بين طرفي العقد بعد الأخذ بالحسبان الآثار التي تترتب على حق كل منهما بسبب التقلبات السعرية التي تحدث في سعر العقد، ولأجل الالتزام المتبادل بين طرفي العقد المستقبلي (المشتري والبائع) يلتزم كل منهما بأن يسلم الوسيط بتاريخ نشوء العقد هامشا معينا تتراوح قيمته بين 5-15% من القيمة الإجمالية للعقد ولا يتم استرداده إلا عند تصفية العقد، ويقوم الوسيط عادة بإجراء تسوية يومية بين طرفي العقد تعكس التغيرات السعرية التي تحدث على سعر العقد ومن ثم يعكس أثر ذلك على رصيد كل منهما في سجلاته، ويجب أن يشمل العقد المستقبلي بإضافة للبائع والمشتري على العناصر التالية:

- تاريخ التسوية؛
- نوع الأصل محل العقد وكميته؛
- مكان وطريقة التسوية؛
- سعر التسليم.

وتجدر الإشارة هنا أنه من النادر ما يتم اللجوء إلى التسليم الفعلي لمحل التعاقد إذ يكتفي الطرفان بالتسوية النقدية لمركز كل منهما في العقد، ويحقق مشتري العقد المستقبلي أرباحا عندما يرتفع سعر محل التعاقد عن السعر المتفق عليه، وبالمقابل يحقق البائع أرباحا عندما ينخفض سعر محل التعاقد، كما يمكن لكل طرف أن يلجأ إلى تصفية مركزه في تاريخ سابق ليوم التسوية عن طريق اتخاذ مركز مقابل في نفس العقد أي على مشتري العقد مثلا أن يقوم ببيع عقد مماثل بنفس العناصر (السعر وتاريخ التسوية ومحل التعاقد).

➤ عقود الخيارات: يعود تاريخ ظهور هذه العقود إلى الأربعينات من القرن التاسع عشر، حيث كان يتم

تداولها في السوق الموازية (السوق غير النظامية)، وفي بدايات القرن العشرين تم تأسيس جمعية سماسرة عقود

الخيارات Put and Call Brokers and Dealers Association، ثم في عام 1973 تم إنشاء أول سوق منظم

للتعامل في الخيارات، وتم تسميته بسوق شيكاغو لتداول الخيارات Chicago Board Options Exchange

(CBOE)، ومنذ ذلك التاريخ وحتى منتصف عام 1977 تم السماح بالتعامل بعقود خيار البيع، حيث كان

التعامل قبل ذلك مقتصرًا على التعامل بعقود خيار الشراء، وقد بينت الحياة العملية أن حجم عقود خيارات الشراء

أكبر بكثير من حجم عقود خيارات البيع.

• مفهوم عقود الخيارات: يعرف عقد الخيار بأنه عقد بين طرفين أحدهم مشتري الخيار والآخر بائع أو محرر

الخيار ويكون للطرف الأول الحق في أن يشتري من الطرف الثاني (إذا رغب) أو أن يبيع له (إذا رغب) أصلاً

معينا بسعر معين وفي تاريخ معين حسب الاتفاق مقابل أن يدفع الطرف الأول (المشتري) علاوة للطرف الثاني

(محرر العقد) حيث تعتبر هذه العلاوة بمثابة سعر لحق الخيار، ويطلق عادة على محرر الخيار اسم صاحب

المركز القصير Short Position، بينما مشتري العقد يسمى بصاحب المركز الطويل Long Position، وتسري

عقود الخيار على الأوراق المالية كالأسهم والسندات وعلى مؤشرات الأسواق المالية وعلى العملات الأجنبية، من

التعريف نجد أنه يجب أن يشتمل عقد الخيار بالإضافة إلى طرفيه (المشتري والبائع) على مجموعة من

العناصر الأساسية:

▪ تاريخ التعاقد؛

▪ نوع الأصل محل التعاقد وكميته؛

▪ سعر التنفيذ؛

▪ تاريخ التنفيذ.

- أنواع عقود الخيار: يمكن تصنيف عقود الخيارات إلى عدة تصنيفات وفقاً لعدة معايير وذلك على النحو التالي:

➤ حسب نوع حق الخيار (التصنيف الأساسي):

- خيار الشراء: وهو عبارة عن عقد بين طرفين، محرر الخيار (البائع) ومشتري الخيار، بموجب هذا العقد يمنح المحرر للمشتري الحق في الاختيار بين أن يشتري عدد معين من أصل معين أو لا يشتري.
- خيار البيع: وهو عبارة عن عقد بين طرفين، محرر الخيار (البائع) ومشتري الخيار، بموجب هذا العقد يمنح المحرر للمشتري الحق في أن يبيع عدد معين من أصل معين أو لا يبيع.
- الضمانات: هي عبارة عن عقود خيار شراء، تصدر بواسطة الشركة على أسهمها، وعادة ما تكون فترات طويلة بالمقارنة مع عقود خيار الشراء.

ملاحظات:

- مشتري الخيار يمتلك الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد؛
- محرر الخيار يحصل على علاوة دائماً؛
- تتحقق أرباح المشتري إذا ارتفع سعر السهم إذا كان خيار شراء وكذلك إذا انخفض سعر السهم إذا كان خيار بيع؛
- تتحقق أرباح المحرر إذا انخفض أو ثبت سعر السهم في حال خيار الشراء وإذا ارتفع سعر السهم في حال خيار البيع؛
- المحرر الذي يمتلك الأسهم التي يتعاقد على بيعها لمشتري حق الخيار يسمى المحرر المغطى أما المحرر الذي لا يملكها يسمى محرر غير مغطى، وبذلك يضطر إلى شراء الأسهم عند حلول لحظة التنفيذ بسعر السوق وبيعها للمشتري بسعر التعاقد الذي يمكن أن يقل عنه وبالتالي تكون خسائره مؤكدة.

➤ حسب تاريخ تنفيذ العقد:

▪ عقود الخيار الأمريكية: وهي عبارة عن عقود يجوز للمشتري بموجبها تنفيذ العقد في أي وقت يشاء خلال سريان العقد.

▪ عقود الخيار الأوروبية: وهي عبارة عن عقود لا يجوز للمشتري بموجبها تنفيذ العقد إلا في يوم الاستحقاق (تاريخ انتهاء صلاحية العقد).

وعلى الرغم من أن الخيار الأمريكي قابل للتنفيذ في أي وقت، فقد تبين من خلال الواقع العملي أن مشتري الخيار نادرا ما يقوم بتنفيذ الخيار قبل التاريخ المحدد على اعتبار أنه بإمكانه بيعه في السوق لطرف ثالث، ومن هنا غالبا ما تكون قيمة الخيار الأمريكي أعلى من قيمة الخيار الأوروبي، ويلاحظ أن معظم حقوق الخيارات تكون أمريكية.

➤ حسب التغطية: وفي هذه الحالة لابد أيضا من التمييز بين عقد خيار شراء وعقد خيار البيع على النحو التالي:

▪ عقد خيار الشراء المغطى: وهو عبارة عن عقد يكون فيه محرر العقد مالكا للسهم (الأصل) موضوع العقد.

▪ عقد خيار الشراء غير المغطى: وفي هذا النوع من العقود لا يمتلك المحرر السهم موضوع العقد، وفي حال التنفيذ سوف يضطر إلى شراء السهم من السوق لتسليمه للمشتري تنفيذًا لمتطلبات العقد.

▪ عقد خيار البيع المغطى: يكون عقد خيار البيع مغطى، عندما يكون البائع قد باع السهم المبرم عليه العقد على المكشوف Short Sale.

▪ عقد خيار البيع غير المغطى: يكون عقد خيار البيع غير مغطى، عندما يدخل البائع طرفا في عقد خيار بيع دون أن يقوم بتغطية مركزه من خلال البيع على المكشوف.

➤ حسب الربحية: ووفقا للتصنيف الأخير يوجد لدينا الخيار المربح والخيار غير المربح والخيار المتكافئ، ويمكن توضيح هذه الأنواع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف عقود الخيار حسب الربحية

البيان	عقود خيار الشراء	عقود خيار البيع
الخيار المربح	سعر السوق < سعر التنفيذ	سعر السوق > سعر التنفيذ
الخيار غير المربح	سعر السوق > سعر التنفيذ	سعر السوق < سعر التنفيذ
الخيار المتكافئ	سعر السوق = سعر التنفيذ	سعر السوق = سعر التنفيذ

المصدر: فرحة عاطف، إدارة المشتقات المالية، بحث منشور بكلية الاقتصاد، 2010، ص 17، على

الموقع التالي: www.tahasoft.com/books/130.docx

- **عقود المبادلات (المقايضات):** عقد المبادلة هو اتفاق تعاقدى يتم بواسطة وسيط بين طرفين أو أكثر لتبادل الالتزامات أو الحقوق، ويتعهد الطرفان بموجبه إما على مقايضة الدفعات التي تترتب على التزامات كان قد قطعها كل منهما لطرف آخر وذلك دون إخلال بالتزام أي منهما تجاه الطرف الثالث غير المشمول بالعقد، أو بمقايضة المقبوضات التي تترتب لكل منهما على أصول يملكها وذلك دون إخلال بحق كل منهما لتلك الأصول، وبهذا المفهوم تحدد شروط عقد المقايضة أو المبادلة عدة عناصر رئيسية هي:

- طرفي العقد؛
- الالتزام أو الأصل المشمول بعقد المقايضة؛
- قيمة المدفوعات أو المقبوضات محل المقايضة؛
- العملة التي تسدد بها المدفوعات أو تحصل بها المقبوضات؛
- السعر الآجل لمقايضة العملة المتفق عليه؛
- مدة سريان العقد.

إن عقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على خلاف ما هو معروف عن عقود الخيار، ولا تتم تسوية الأرباح والخسائر بشكل يومي كما في العقود المستقبلية، أيضا لا تتم تسوية هذا العقد لمرة واحدة فقط كما هو الحال في

العقود الآجلة ولذلك يعرف البعض عقود المبادلة بأنها سلسلة من العقود الآجلة، وتسري عقود المقايضة على عدة أدوات ومن أهمها:

➤ **عقود مبادلة أسعار الفائدة (Interest Rate Swaps):** يتم التعامل بهذا النوع من العقود في أسواق المال وذلك بسبب اختلاف ملاءة المقترضين من جهة، واختلاف توقعات المتعاملين في هذه الأسواق من مقرضين ومستثمرين حول تقلب أسعار الفائدة السوقية والمخاطر الناجمة عن ذلك والتي قد تؤدي إلى الإفلاس من جهة ثانية، وعقد مبادلة أسعار الفائدة هو عبارة عن اتفاق بين طرفين لمبادلة مدفوعات الفوائد بموجب فترات منتظمة.

➤ **عقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة بالمتغيرة:** وهو النوع الأكثر انتشارا في هذه المبادلات ويسمى Plain vanilla (الوجبة السهلة أو الفانيليا السادة)، وفيه يوافق أحد الأطراف الداخل في المبادلة على أن يدفع سلسلة معدلات الفائدة الثابتة وفي نفس الوقت يتسلم سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة العائمة، ويتحدد هذا المعدل في كثير من الأحيان وفقا لمعدل الفائدة للتعاملات بين المصارف في لندن (London Inter- Bank Offering Rate) LIBOR، وتغطي اتفاقية المبادلة فترة معينة وهي التي تحدد لسداد الفوائد والتي تمثل فحوى عقد المبادلة، ويتحدد مقدار المدفوعات الدورية على أساس مبلغ وهمي أو اعتباري وهذا الأصل الوهمي يمثل كمية نظرية أو اسمية تستخدم كمقياس لتحديد مقدار التدفقات النقدية التي تسدد وفقا لاتفاقية المبادلة.

➤ **عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد Caps:** وهي عبارة عن عقود مبادلة تتم على أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير وفي نفس الوقت غير مقيد بحدود دنيا أو عليا.

➤ **عقود مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ومقيد Floors:** وهي عقود مبادلات تتم على أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ولكنها في نفس الوقت محددة بحد معين.

➤ عقود مبادلة العملات (Currency Swaps): تتمثل عملية المبادلة بين عملتين معينتين، في شراء

أحدهما ولتكن العملة (س) وبيع الأخرى ولتكن العملة (ص) على أساس السعر الفوري لكل منهما، وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر المبادلة (الآجل) والذي يتم تحديده وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة حينئذ على الإيداع والإقراض بالنسبة لكل من العملتين، ومعظم عقود المقايضة الكبيرة تنشأ بين البنوك، فمثلاً إذا كان لدينا بنكين أحدهما (أ) لديه فائضا من الدولار في حين عليه أن يسد التزامات، استحقت عليه بالجنه الأسترليني، في حين أن بنكا آخر (ب) لديه فائضا من الجنيه الأسترليني وعليه التزامات استحقت بالدولار، في مثل هذه الحالة فإنه من مصلحة كلا البنكين الدخول في عقد مقايضة للعملتين الدولار والجنيه الأسترليني، إذ بالإضافة إلى ميزة تخفيض تكلفة التمويل لكل منهما يحقق عقد المقايضة للطرفين ميزة التحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف.

ثانياً: إدارة المخاطر باستخدام العقود المستقبلية¹

1. التغطية باستخدام العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم:

من المعلوم أن الاستثمار في الأوراق المالية عرضة إلى مجموعة من المخاطر، مخاطر منتظمة وأخرى غير منتظمة، فإذا كان من الممكن مواجهة المخاطر غير المنتظمة بالتنوع فإن المخاطر المنتظمة لا سبيل للتنوع لمواجهتها. لذا قد يجد مدير المحفظة المالية ضالته في العقود المستقبلية التي تمكنه من التخلص من المخاطر المنتظمة التي تنطوي عليها المحفظة شرط أن تكون المحفظة محل التغطية جيدة التنوع، فعندما يرغب مدير المحفظة في التغطية ضد المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها المحفظة التي يديرها، فإنه يمكنه بيع عدد مناسب من العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم. ففي ظل تلك التغطية سيتم تعويض الخسائر التي

¹ حليلة بزاز، المشتقات المالية ومكانتها في إدارة المخاطر الصيرفة الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015/2016، ص 190.

تتعرض لها المحفظة في السوق الفورية من المكاسب التي تحققها العقود المستقبلية و العكس صحيح. و يرجع ذلك في الأساس إلى أن معامل الارتباط بين التغير في سعر العقد المستقبلي على مؤشر الأسهم والتغير في قيمة المحفظة هذه عادة ما يكون مرتفعاً.

2. التغطية باستخدام العقود المستقبلية على أسعار الفائدة

أ. التغطية باستخدام العقود المستقبلية على أسعار الفائدة قصيرة الأجل: إن العلاقة الموجودة بين معدل الفائدة و سعر العقد المستقبلي هي علاقة مماثلة للعلاقة التي تربط معدل الفائدة بسعر أي أصل مالي بدخل ثابت في السوق الحاضر. فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض سعر العقد المستقبلي، وانخفاض المعدل يؤدي إلى ارتفاع سعر العقد المستقبلي، ومن هنا تتم التغطية ضد ارتفاع معدل الفائدة ببيع عقود مستقبلية والتغطية ضد انخفاض معدل الفائدة بشراء عقد مستقبلي.

ب. التغطية باستخدام العقود المستقبلية على أسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل: قد تتم التغطية من خلال مركز قصير أي بيع عقد مستقبلي لتغطية مركز طويل على استثمارات فعلية في أوراق مالية ذات دخل ثابت و ذلك بهدف تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ، و من الأمثلة على المهتمين بتلك التغطية تجار السندات الذين يحتفظون بها، وبنك الاستثمار الذي يبيع عقوداً مستقبلية لتغطية أثر تقلبات أسعار الفائدة، على ما تبقى لديه من إصدار سندات لمنشأة معينة. كما يعتمد مدير محفظة سندات للتغطية في مواجهة انخفاض محتمل في أسعار نوع من السندات تشتمل عليه المحفظة. كما قد تتم التغطية بأخذ مركز طويل في سوق العقود يتمثل في شراء عقد على سندات، بهدف تغطية مخاطر ارتفاع أسعارها في تاريخ مستقبلي يخطط المستثمر لشراؤها فيه. و من أبرز صور تلك التغطية حالة مدير محفظة يتوقع الحصول على موارد نقدية مستقبلاً يخطط لاستثمارها في سندات، في الوقت الذي يخشى فيه أن ترتفع قيمة تلك السندات عندما تتاح له الموارد، مما يترتب عليه انخفاض العائد المتولد عنها.

ثالثا: إدارة المخاطر باستخدام عقود الخيارات

تحتل عقود الخيار موقعا متميزا بين الأدوات المالية و ذلك بالنظر إلى مستوى الكفاءة والمرونة والتنوع الذي تتميز به ، ولا شك أن هذه العقود لم تستحدث كأدوات مالية بغرض إتاحة الفرصة للمتعاملين لتحقيق أرباح فقط، و لكن أيضا وهو الأهم تجنب هؤلاء المتعاملين مخاطر تقلب أسعار الأدوات التي يحوزونها أو التي يرغبون في التعامل عليها في المستقبل.

1. استخدام الخيارات للتحوط ضد تقلبات الأسعار السوقية للأصل أو الالتزام القائم:

تنقسم الاستراتيجيات الأساسية للاستخدام التحوطي للخيارات ضد تقلبات الأسعار السوقية للأصل أو الالتزام القائم إلى ما يلي:¹

أ. الإستراتيجية الأولى: تغطية المخاطر بشراء حقوق شراء :حيث أن حق الشراء هو أداة ارتفاع الأسعار أصلا فإن الحصول عليه أو شراؤه يعني أن المتحوط يتوقع أو يخشى ارتفاع سعر السلعة أو البضاعة أو الأداة التي يتعامل بها، ومن الواضح في هذه الحالة أن التحوط ضد ارتفاع الأسعار يعني أن المتحوط ملتزم بتسليم أصل معين خلال الفترات القادمة. ويلجأ إلى هذا الأسلوب التحوطي كل متعامل ينشأ لديه التزام و يخشى أن يتحمل خسائر معينة نتيجة تصاعد قيمة هذا الالتزام في المستقبل وقد يكون الالتزام أوراق مالية أو سلعا حقيقية أو عملات أجنبية أو نحو ذلك.

ب. الإستراتيجية الثانية: التغطية ضد المخاطر ببيع حقوق الشراء: لا يعد هذا الإجراء تحوطا فعليا ضد تراجع الأسعار بصورة ملموسة و إنما يستخدمه بعض المتعاملين الذين يكون لديهم مركز طويل في أصل معين، ويصيبهم شعور أن الفترات القادمة لا يرجح أن تشهد تقدما طيبا في السعر. وأنه من الممكن بدلا من ذلك أن يحدث بعض التراجع، إن هناك قدرا من عدم التأكد ولكنه لا يبعث على التشاؤم الواضح الذي يبرر شراء

¹ نفس المرجع، ص 192.

بوليصة فعالة وتحمل تكاليفها، وهم يعتقدون أن الحصول على علاوة من هذا البيع المغطى (covered call) قد يكون كافياً لتغطية التقلبات البسيطة المتوقعة إلى حين التأكد من حقيقة الأوضاع السوقية والسعرية لذلك الأصل.

ج. الإستراتيجية الثالثة: التغطية ضد المخاطر بشراء حقوق بيع: تستخدم هذه الإستراتيجية في الحالة التي يكون لدى المتعامل أصل استثماري وكان يتوقع حدوث تراجع مفاجئ أو هام في القيمة السوقية للأصل القائم لديه. هنا يقوم بشراء حقوق بيع بسعر تنفيذ يعادل أو يقارب السعر السوقي السائد ولأجل مناسب يغطي الفترة التي يعتقد بإمكانية تراجع السعر خلالها. و بموجب هذا الإجراء يكون المتحوط قد تفادى خسائر ناجمة عن تراجع السعر.

2. استخدام الخيارات للتحوط ضد تقلبات أسعار الصرف:

تستخدم عقود الخيارات على العملات شأنها شأن عقود الخيارات على الأصول الأخرى، في عمليات التغطية والمضاربة، ولبيان كيفية التغطية باستخدام هذا النوع من العقود نقدم المثال التوضيحي التالي:

نفترض أن أحد المستوردين يريد شراء منتجات صناعية من فرنسا في أول جانفي وقام لهذا الغرض بفتح اعتماد مستندي بمبلغ 200.000 يورو لاستيراد هذه المنتجات على أن يتم السداد عند شحن البضاعة بعد أربعة أشهر أي في أول ماي و لما كان هذا المستورد لا يمكنه التنبؤ بما سوف يكون عليه سعر صرف اليورو مقابل الدولار عند حلول أجل السداد فإنه يكون أمام ثلاثة بدائل:¹

▪ **البديل الأول:** ألا يقوم المستورد بأية تغطية، وهذا يعني أنه في حالة ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار سيحقق خسارة.

¹ نفس المرجع، ص 195.

▪ **البديل الثاني:** أن يتفق المستورد مع مصرفه على القيام بعملية صرف أجل بقيمة الصفقة وهذا يعني تغطية أي خسارة إذا ما ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار إضافة إلى تثبيت مقدار الربح الذي يمكن تحقيقه من هذه الصفقة، غير أنه يلاحظ في هذه الحالة أنه إذا تم الاتفاق مثلا على سعر صرف أجل لليورو مقابل الدولار يساوي 5 دولار و كان سعر الصرف في أول ماي - أي تاريخ التسديد - هو 4,8 دولار، فإن المستورد سيكون ملزما وفقا للعقد بشراء اليورو بسعر 5 دولار، ومعنى ذلك أنه سوف يخسر فرصة الاستفادة من سعر الصرف المنخفض.

▪ **البديل الثالث:** أن يشتري المستورد حق خيار العملة الأجنبية وبذلك يمكنه تغطية الخسارة في حالة ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، والاستفادة أيضا في حالة انخفاض سعر الصرف، إذ يكون لديه الحق في شراء اليورو بسعر 5 دولار بعد أربعة أشهر دون أن يكون ملزما بذلك. فإذا بلغ سعر الصرف الفوري لليورو في أول ماي 5.2 دولار، فإن المستورد يمارس حقه في شراء اليورو بسعر 5,2 دولار، أما إذا انخفض السعر إلى 4,8 دولار فإن المستورد الذي حق الخيار، إذ سيشتري اليورو في السوق الحاضر في أول ماي بسعر 4,8 دولار فقط لكل واحد يورو بدلا من سداد 5 دولار لكل واحد يورو طبقا لعقد الخيار، وفي مقابل ذلك يفقد علاوة الخيار.

3. استخدام الخيارات للتحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة:

▪ **التحوط لتقلبات أسعار الفائدة قصيرة الأجل:** ويقصد بها أسعار الفائدة للأجل التي لا تزيد عن العام والتي تتألف في الغالب من عملية إقراض واقتراض واحدة وفي هذه الحالة فإن المتعامل الذي يخشى ارتفاع سعر الفائدة خلال الفترات القادمة يقوم بشراء خيار يطلق عليه خيار المقترض وهو يشبه تماما حق الشراء حيث يتحدد فيه سقف الفائدة أو التكاليف التي يمكنه تحملها و يدفع مقابل ذلك علاوة تكون في الغالب نسبة مئوية. ويمكنه لهذه الغاية اختيار سعر التنفيذ الذي يريده أي سعر الفائدة السائد - أو أدنى منه أو أعلى منه

- ويكون لكل من هذه الأسعار ثمنها لمناسب، أما المتعاملون الذين يخشون تراجع أسعار الفائدة وبالتالي مستويات العائد لديهم فإنهم يشتررون خيارا يطلق عليه خيار المقرض ويختارون سعر التنفيذ الذي يريدونه حداً أدنى مقبولاً لسعر الفائدة ويدفعون مقابل ذلك الثمن المناسب. ويشبه هذا الخيار حق البيع، حيث أن هذين الخيارين يتم الحصول عليهما بالتفاوض مباشرة مع بنك معين و ليس من خلال البورصة.

▪ **التحوط لتقلبات أسعار الفائدة للأجل المتوسط:** يستطيع المتحوظون استخدام الخيارات لمواجهة آثار تقلبات أسعار الفائدة على عمليات الاقتراض والإقراض لأجل تزيد عن سنة و حتى بضع سنوات، حيث يمكن أن ترتفع أسعار الفائدة أو تنخفض بشكل ملموس يؤثر بصورة جوهرية على تكلفة الاقتراض أو عائد الإقراض أو الاستثمار. إن مخاطر الأجل المتوسط تتجاوز كثيراً مخاطر الأجل القصير في مثل هذه الأنشطة ولا يمكن إغفالها عند وضع خطط الاقتراض لمشاريع يمتد تنفيذها لسنوات قادمة أو الارتباط بإقراض أو استثمار لأجل متوسط، لهذه الغاية فإن من يتوقعون أو يخشون ارتفاع أسعار الفائدة خلال الأجل المتوسطة يحرصون على الاستعانة بإحدى أدوات التحوط المتاحة في أسواق المال باستخدام الخيارات.

توفر الخيارات للمتحوطين إمكانية التحوط الفعال في هذا الشأن، حيث يشتررون خياراً يطلق عليه الغطاء أو السقف يحدد فيه سعر الفائدة الذي يجري تطبيقه على عمليات الاقتراض للأجل المتوسطة.

رابعاً: إدارة المخاطر باستخدام عقود المبادلات¹

1. تغطية خطر سعر الفائدة باستعمال المبادلات:

تأتي عقود المبادلات حلقة في سلسلة الابتكارات المالية التي تهدف إلى أخذ الحيلة لما قد ينجم عن تغير سعر الفائدة بالانخفاض أو الارتفاع من نتائج تذهب بما تخطط له المؤسسات من أرباح، ويوضح المثال الآتي كيفية استخدام عقود مبادلات أسعار الفائدة بغرض الاحتياط لتقلبات أسعار الفائدة:

¹ نفس المرجع، ص ص 197-198.

■ اقترض أحد المصارف - المصرف "أ" - مبلغا قدره 500.000 دولار بموجب شهادات إيداع، تحمل سعر فائدة سنوية قدرها 9 %، وهو يأمل إقراض هذا المبلغ بمعدل فائدة أعلى من 9% ليحقق ربحا يتمثل في الفرق بين سعر الإقراض وسعر الاقتراض حيث أن القروض التي يمنحها المصرف من النوع قصير الأجل فإنه يتعرض لخطر انخفاض أسعار الفائدة عن السعر الذي اقترض به (أي عن 9%)، ويوجد في الوقت نفسه مصرف آخر -المصرف "ب"- يقوم بإقراض مبلغ مماثل، أي 5000.00 دولار بمعدل فائدة ثابت قدره 11,5% وهو يحصل على هذا المبلغ من الودائع لديه والتي هي ودائع قصيرة الأجل، وهذا يعني أنه يتعرض لخطر ارتفاع أسعار الفائدة.

ولتلافي هذا الخطر الذي يحيط بكل من المصرفين فإنه قد جرى الاتفاق بينهما على عقد مبادلة معدل فائدة ثابت بمعدل فائدة متغير لمدة سنة، على أن تجري المبادلة كل شهر.

2. تغطية خطر سعر الصرف باستعمال المبادلات:

يلجأ المتعاملون إلى عقود مبادلات العملات لتحقيق جملة من الأغراض، و من أبرزها ما يأتي (تأمين احتياج المتعامل من العملات الأجنبية، مع تخفيض تكلفة التمويل، الاحتياط لتقلب سعر الصرف في المستقبل في غير صالح المتعامل)، فلو أن مصرفا لديه فائض من الدولار الأمريكي في الوقت الحاضر و لكنه سيحتاج إليه بعد سنة من الآن، وهو بحاجة في الوقت الحالي إلى العملة الأوروبية اليورو، للوفاء بالتزامات استحققت عليه، وفي المقابل يوجد مصرف آخر لديه فائض من اليورو، وهو بحاجة إلى الدولارات الأمريكية، فإن من مصلحة المصرفين الدخول في عقد مبادلة بين الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي، إذ يوفر هذا العقد لكل منهما حاجته من العملة التي يريدونها بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الذي يكلفهما دفع فائدة على القرض، كما يقيهما مخاطر تقلب سعر صرف العملاتين، وذلك لأن سعر الصرف الآجل بالنسبة لهاتين العملتين سيحدد سلفا ضمن شروط العقد.

خاتمة

خاتمة:

إن تطور النظام المصرفي واشتداد المنافسة بين البنوك سواء محليا أو عالميا أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي تهدد سلامة البنوك، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت لها مخاطر السوق، السيولة والمخاطر التشغيلية، وبالتالي أصبح من الضروري وجود متابعة دقيقة من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها، وهذا بإقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك العاملة على المستوى الدولي والمحلي لمواجهة وإدارة تلك المخاطر التي تتعرض لها، وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك من أجل تعميق ملاءة البنوك والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، مع ضمان استقرار النظام المالي على مستوى البيئة المصرفية.

وتبين أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصرف والتحقق من الوفاء بها، ومن هنا أضافت بازل 2 الدعامتين الثانية والثالثة المتعلقة بالمراجعة الرقابية وانضباط السوق، ووسعت اتفاقية بازل 3 من مفهوم المخاطر وطرق قياسها لتشمل مخاطر السندات، عمليات التوريق وإعادة التوريق ومخاطر الجهات المقترضة المقابلة، والتي يمكن تغطيتها عن طريق فرض متطلبات رأس مال أكبر، كما أجبرت اتفاقية بازل 3 المصارف القيام باختبارات الضغط باعتبارها أداة رقابية لمعرفة قدرتها على الصمود في وقت الأزمات والانكماش، ولقد حددت لجنة بازل عدة أساليب لإدارة المخاطر كأسلوب التصنيف الداخلي، أسلوب المؤشر الأساسي، أسلوب التقييم المتقدم والأسلوب النمطي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، 2015.
2. منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999.
3. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004.
4. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006.
5. شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2003 .
7. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات المصارف، الدار الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2001.
8. طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر- تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
9. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2005.
10. عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

ثانياً: المجلات العلمية

11. بوعيشاوي يوسف، عليش فطيمة، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2019.
12. بن علي بلعزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، 2010.
13. بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمقررات بازل 2- دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 46، العراق، 2015.

14. بومدين يوسف، طبيبيل عبد السلام، اتفاقية بازل3 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد 19، خميس مليانة، 2019.
15. جلايلة عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفاقيات لجنة بازل، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، جامعة أدرار، 2017.
16. خميسي قايدى، عبد القادر لحسين، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الاسواق المالية في تغطية مخاطر السوق، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة الجزائر3، 2015.
17. عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية- مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012.
18. عبد الله علي القريشي، علي حسين المقدشي، استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل أثر إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 4، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2019.
19. عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08 ، 2012.
20. سهام عيساوي، مخاطر المشتقات المالية وإدارتها، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 2، 2014.
21. محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC - دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2012-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2018.
22. محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05 ، جامعة الوادي، 2012.
23. نبراس محمد العامري، صلاح الدين محمد الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد السابع، العدد21، جامعة بغداد، 2012.
24. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014.
25. لخديمي عبد الحميد، بن الصالح حورية، دور القواعد الاحترازية في إدارة المخاطر المالية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، عدد 2، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020.

ثالثا: الأطروحات والرسائل

26. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2014.
27. حليلة بزاز، المشتقات المالية ومكانتها في إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016.
28. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
29. رابح أمين المناسيع، الأزمة المالية وأثرها في الأزمة العالمية لسنة 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وبنوك، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2011.
30. عبد القادر بن عيسى، أثر استخدام المشتقات المالية ومستهمتها في احداث الازمة المالية العالمية، دراسة حالة الكويت للاوراق المالية. مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
31. مريم سرارمة، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في الازمة المالية - دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة منتولاي قسنطينة - الجزائر، 2012.
32. سعدي خديجة، إشكالية تطبيق كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2017.
33. سلماني هناء، تطوير الخدمات المصرفية وآفاق تطبيق معايير بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2013.
34. كمال نوي، الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق معايير بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009.
35. قبلي زولبخة، المخاطرة والتنظيم الاحترازي في البنوك، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012.

رابعاً: الملتقيات العلمية

36. محمد سحنون، سميرة محسن، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الازمات، المؤتمر العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 21-22 أكتوبر، 2009.
37. نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2- دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين-، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، يومي 4-5 جويلية 2007.
38. سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة- الجزائر، يومي 06 - 07 أفريل 2009.
39. محمد بن بوزيان، بن جدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، المصارف الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة- واقع وآفاق تطبيق بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي- النمو المستدام والتنمية -، الدوحة- قطر، 19 - 21 ديسمبر 2011.
40. مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي- النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أيام 09-10 سبتمبر 2013 ، إسطنبول، تركيا.
41. محمد بن بوزيان، يوسف صوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 16-18 أفريل 2007.
42. نور الدين مزياني وآخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 23-24 نوفمبر 2007.
- خامساً: المطبوعات الجامعية والبحوث
43. شعبان فرح، مطبوعة بعنوان العمليات المصرفية وإدارة المخاطر- دروس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، ديوان المطبوعات الجامعية، البويرة، 2014.
44. أيت عكاش سمير، مطبوعة بعنوان التنظيم والرقابة البنكية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2014.
45. فرحة عاطف، إدارة المشتقات المالية، بحث منشور بكلية الاقتصاد، 2010، على الموقع التالي: www.tahasoft.com/books/130.docx
46. بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي، 4 فيفري 2021.

47. Sylvie Taccola-Lapierre, **Le dispositif prudentiel Bâle 2, autoévaluation et contrôle interne: une application au cas français**. Economies and finances, Université du Sud Toulon Var, 2008, French, P101.